الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية محكمة

العدد : ٦ | الجزء : ١ | سبتمبر - ديسمبر ٢٠٢٢ م

انتصار ابن عصفور لسيبويه على المبرد

Ibn ʿUsfūr's Siding with Sibawaih Over Al-Mubarrid

د. سعود بن أحمد بن عبد الرحمن المنيع

أستاذ النحو والصرف المشارك بكلية التربية بالمجمعة – جامعة المجمعة

البريد الإلكتروني: saud-0045@hotmail.com

المستخلص

يدرس هذا البحث انتصار ابن عصفور لسيبويه على المبرد، وتتبع منهجه، وعبارته، وأصوله التي كان يعتمد عليها في انتصاره، والوقوف على المسائل النحوية والصرفية التي انتصر بها لسيبويه ودراستها، والتحقق من حقيقة الخلاف فيها، وسبر أقوال النحويين من تلك الخلافات.

يهدف هذا البحث إلى تتبع انتصارات ابن عصفور لسيبويه على المبرد في مصنفاته، ودراستها، والنظر في آراء النحويين حول تلك الخلافات والانتصارات.

الكلمات المفتاحية: سيبويه، انتصر، المبرد، ابن عصفور، صحيح، فاسد.

Abstract

This paper aims at studying the grammatical issues in which Ibn ʿUsfūr sided with Sibawayh over al-Mubarrad, through tracing his approach, sayings, and the principles on which he relied upon in his favor for Sibawaih, as it also aims at reviewing and studying the syntactic and morphological issues that Ibn ʿUsfūr sided with Sibawaih, investigating the reality of the disagreements in them, and probing the grammarian's sayings from those disagreements.

This research aims at tracing Ibn ʿUsfūr's siding with Sibawayh over al-Mubarrad in his literature, studying them and looking into the opinions of the grammarians regarding those disagreements and favors.

Keywords: Sibawaih, Favoring, Al-Mubarrad, Ibn ʿUsfour, Correct, Wrong.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد

فإن ابن عصفور يعد من النحويين المجوّدين، وقد لفت انتباهي وأنا أطالع في مصنفاته عنايته برأي سيبويه وتتبعه لآرائه في كثير من المسائل النحوية والتصريفية، ثم يعقب رأيه برأي المبرد في غير مسألة، وما من ريب أن ذلك من تعظيم رأي المبرد سواء أوافق سيبويه أم خالفه؟، وأكثر ما يكون ذلك في المسائل التي يورد فيها مخالفة المبرد لسيبويه، فيعرض رأيهما، ثم يعرض رأيه بوضوح، والكثرة الكاثرة أنه ينتصر لسيبويه على المبرد، ويفند رأي المبرد، فاستوقفني انتصاره الشديد لسيبويه على المبرد، فرأيت أن أدرس تلك الانتصارات، وأبين وجهات النظر في أقوالهما، وكيف كان ينتصر لسيبويه؟.

هذا؛ ومما دعاني إلى التشبث بهذه الدراسة اتصالها الوثيق بأعلام من جلّة النحويين، وإذا ما عدّ كبار النحويين فهم من أول من يعد، أضف إلى ذلك أن سيبويه والمبرد –مع إمامتهما– تجمعهما مدرسة نحوية واحدة.

هذا؛ ومن جهة أخرى فإن دراسةً مثل هذه تجعل الدارس والقارئ مطلعًا على آراء كبار النحويين ومعرفة الخلاف بينهم، وهذه وحدها تفتح آفاقًا في التفكير والتعلم والنقد.

وطبيعة هذا العمل تقتضي تتبع أقوال سيبويه والمبرد، والتحقق من الخلاف بينهما في كل مسألة من مسائل البحث، ومعرفة أصول الخلاف ومداه، وموقف النحويين منه ما أمكن.

ولأن المقام لا يستدعي الإطالة ضربت صفحًا عن المسائل التي لا يسمي فيها ابن عصفور المخالفَ لسيبويه، أو يذكر قول المبرد عرضًا مع غيره، أو يذكر خلافًا من غير ترجيح.

حدود البحث:

وقد جعلت حدود البحث في أهم مصنفات ابن عصفور التي وجدت فيها مسائل تعنى بموضوع البحث، مثل: شرح الجمل الكبير، والممتع في التصريف، وضرائر الشعر، وما تبقى من شرح الإيضاح، والمفتاح في شرح أبيات الإيضاح، ولم أُغفل المقرب ومُثُله مع أنهما يأخذان طابعًا مختلفًا.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتحري –حسب الجهد والاستطاعة– فإني لم أقف على دراسة خاصة في الموضوع، وإنما الذي وصلت إليه دراسات عامة عرضت رأي ابن عصفور أو اعتراضاته عامة في مصنف معين من مصنفاته، ودون تقييده بسيبويه أو المبرد.

وجاء هذا البحث على النحو الآتي:

مقدمة، بينت فيها أهمية البحث وأسباب دراسته، وحدوده، والدراسات السابقة.

المبحث الأول: بينت فيه بإيجاز وصف منهج ابن عصفور، وعبارته، والأصول التي اعتمد عليها في الانتصار.

المبحث الثاني: مسائل البحث التي انتصر فيها ابن عصفور لسيبويه على المبرد، مرتبة حسب ترتيب ألفية ابن مالك؛ لشهرته في دراسة النحو والصرف، وهي خمس عشرة مسألة.

المبحث الأول: منهج ابن عصفور، وعبارته، وأصوله في الانتصار

أولًا: منهج ابن عصفور في انتصاره لسيبويه

- لم يكن ابن عصفور على منهج واضح في انتصاره لسيبويه حتى في المصنف الواحد من مصنفاته، فلم يكن يلتزم طريقة واحدة.
- لم يعنَ ابن عصفور بتوثيق انتصاره وردوده، فيورد رأي سيبويه أو المبرد أو غيرهما دون أن يذكر مورده، والناظر في أقوال المبرد ربما يجد الحاجة إلى ذكر مورد ذلك القول؛ لتعدد مصنفاته، ولهذا نرى بعض الأقوال التي نسبها ابن عصفور إلى المبرد غير موجودة في مصنفاته، فيظل القارئ مترددًا في صحة نسبة هذا القول إلى المبرد، وفي المسألة الثالثة، والحادية عشرة من هذا البحث شيء من ذلك.
- يعنى ابن عصفور بذكر اسم المبرد عند الخلاف وبخاصة الخلاف مع سيبويه، وربما أهمل ذكر غيره، وكأن المبرد هو المخالف الوحيد لسيبويه، وهذا يشعر بمزيد عناية برأيه، وربما نص على أنه لا مخالف لسيبويه غيره، من ذلك ما حصل في المسألة العاشرة من هذا البحث، قال:" بل لا يحفظ لأحد من النحويين خلاف لسيبويه في ذلك إلا للمبرد"(١)، مع أن هناك مخالفين غيره.

ثانيًا: عبارته في انتصاره

اتسمت عبارة ابن عصفور من حيث العموم في انتصاره لسيبويه بالوضوح، مع تنوع في التعبير، والأسلوب، فلم تخلُ من شدة وقسوة في بعض المواضع، ومن ذلك:

- تارة يحكم ببطلان مذهب المبرد، كأن يقول: " وهذا الذي زعم أبو

(١) شرح الجمل ١/٥٨٥، وانظر: المسألة العاشرة من هذا البحث.

العباس باطل"[١]، "والذي يبطل ما ذهب إليه المبرد"[٢]، " وأما المبرد فيبطل مذهبه"[٣]، "وهذا باطل"[٤].

- وتارة يحكم على مذهب المبرد بالفساد، كأن يقول: "والذي يدل على فساد مذهبه"[٥]، "وهذا الذي ذهب إليه من الاحتجاج فاسد"[٦]، "وهذا فاسد"[٧]، فلذلك كان مذهبه فاسدًا"[٨].
- وتارة يكتفي بتصحيح مذهب سيبويه، أو عدم صحة مذهب المبرد، كأن يقول: " هذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح"[٩]، " والصحيح ما ذهب إليه سيبويه"[١٠]، "وهذا الذي قال ليس بصحيح"[١١].

ثالثًا: الأصول التي اعتمدها ابن عصفور في انتصاره لسيبويه

بنى ابن عصفور انتصاراته لسيبويه ورأيه عمومًا في الأكثر على الاستدلال الصحيح، ولم يكن ينتصر لسيبويه بناء على هواه، فنراه يتبع انتصاره لقولٍ ما بالأدلة، ومنها:

أولًا: السماع

يُعنى ابن عصفور بالسماع في كثير من تقريراته وانتصاراته وما يميل إليه من

(١) السابق ١ /٤٨٢، وانظر: ٢/٢٧٨، وانظر: المسألة الرابعة، والسابعة من هذا البحث.
(٢) السابق ١/٥٨٦.
(٣) السابق ٢/٩١.
(٤) السابق ٢/٢٥٣.
(٥) السابق ١/٢٠٧.
(٦) السابق ١/٥٧٤، وانظر: ١/٥٧٥.
(٧) السابق ٢/٢٥٥، وانظر: المسألة الأولى والثامنة من هذا البحث.
(٨) السابق ٢/٤٣٥.
(٩) السابق ١/٢٠٧.
(١٠) السابق ٢/٤٣٥، وانظر: المفتاح في شرح أبيات الإيضاح ٢/٣٥٣.
(١١) السابق ٢/٩٥.

رأي، كأن يقول:" وبه ورد السماع"[١]، بل إنه أكثر ما ينتصر لسيبويه به، فيورد الشواهد عن العرب التي فيها حجة لسيبويه، ومن ذلك قوله: "والدليل على صحة ما قاله سيبويه ما روي من قول الشاعر"[٢]، أو" والذي يدل على فساد مذهبه قول الشاعر..."[٣]، وينكر على المبرد مخالفة سيبويه مع أن " السماع القاطع قد ورد بذلك"[٤].

لا يكتفي ابن عصفور بالسماع الواحد، بل يكثر من الاستدلال من كلام العرب منظومًا ومنثورًا[٥]، ويلتزم مذهب البصريين في كثرة المسموع وعدم بناء قاعدة على القليل والنادر[٦].

وربما اكتفى بما أورده سيبويه من استدلال وانتصر له بذلك، ومن ذلك قوله:" إن سيبويه لم يقل ذلك إلا بعد ورود السماع"[٧].

ثانيًا: الإجماع

الإجماع من أصول الاستدلال المهمة لدى النحويين، و"إجماعهم حجة على من خالفه منهم"[٨]، ولكنه من أقل ما اعتمد عليه ابن عصفور في انتصاره لسيبويه، ولعل ذلك راجع إلى قلة الإجماع في المسائل التي أورد فيها خلافًا بين سيبويه والمبرد، وفي موضع واحد اعترض فيه ابن عصفور على الزجاجي منتصرًا لسيبويه على المبرد بأنه لا يعرف خلافًا لسيبويه إلا للمبرد[٩]، وكأنه ينتصر

(١) السابق ١/١٤٣.
(٢) السابق ١/٥٦٨.
(٣) السابق ١/٢٠٧.
(٤) السابق ٢/١٢٥، وانظر: المسألة الثانية عشرة من هذا البحث.
(٥) السابق ١/٤٨٢، ٢/٢٥٣.
(٦) انظر: السابق ٢/١٣٩، والمسألة الثانية من هذا البحث.
(٧) السابق ١/٥٧٤.
(٨) المقتضب ٢/١٧٣.
(٩) انظر: شرح الجمل ١/٥٨٥، والمسألة العاشرة من هذا البحث.

لسيبويه بإجماع النحويين.

ثالثًا: القياس

لأن ما قيس على شيء من كلام العرب فهو من كلامها، فإن عناية ابن عصفور بالقياس لا تقل كثيرًا عن عنايته بالسماع، وفي غير موضع يستند إليهما معًا في تقوية ما يذهب إليه، ومن ذلك قوله في تقوية بعض ما ذهب إليه سيبويه:" والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، والدليل على صحة ذلك السماع والقياس"(١)، وقوله:" فقد ثبت الصحيح من المذهبين قياسًا وسماعًا"(٢)، ويعترض على المبرد بهما، قال:" ويرد عليه السماع والقياس"(٣).

(١) السابق ٢/٣٢١.

(٢) السابق ٢/١٢٦.

(٣) السابق ٢/٥٨٩.

المبحث الثاني: (مسائل الانتصار)

المسألة الأولى:

رتبة المضاف إلى معرفة

قال ابن عصفور في بيان رتبة المضاف إلى معرفة:" وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف إليه، إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم. هذا مذهب سيبويه رحمه الله. والمبرد يقول: ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف فهو أقل منه تعريفًا قياسًا على المضمر. وذلك فاسد"(١).

وفي موضع آخر صحح مذهب سيبويه بأن المضاف إلى المضمر في رتبة العلم في التعريف. قال عنه:" هذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح"(٢).

للنحويين خلاف يطول في رتبة المعارف بعضها مع بعض، وإن كادوا يتفقون على أن ما أضيف إلى معرفة فهو معرفة وبها اكتسب التعريف، وقد كان قبلها نكرة شائعة، ولست هنا بصدد الحديث عن رتبة المعارف مع بعض؛ إذ ذاك يطول وليس هذا محله، والذي يعنينا هو الحديث عن رتبة المضاف إلى معرفة، ويمكننا أن نستخلص الأقوال في ذلك:

الأول: أن كل مضاف بمنزلة ما أضيف إليه في التعريف عدا المضاف إلى مضمر فإنه بمنزلة العلم، وهذا المشتهر عن سيبويه، وعليه جمهور النحويين(٣)، وعللوا ذلك بأن كونه مساويًا للمضمر في التعريف يناقض قولهم: إن الضمير أعرف المعارف، فتتعدد أولية التعريف.

الثاني: أن كل مضاف أحطُّ تعريفًا مما أضيف إليه، وهذا ما ذهب إليه

---

(١) شرح الجمل ١٣٧/٢.

(٢) شرح الجمل ٢٠٧/١، وانظر: المقرب ٢٢٣/١.

(٣) انظر: الكتاب ٥/٢-٧، وانظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٩٢٥/٢، وشرح المفصل ١٨٥/٥، وشرح الكافية ٣١٣/٢، والتذييل والتكميل ١١٦/٢، والبسيط في النحو ٣٩٨/١.

المبرد[١].

الثالث: أن المضاف إلى معرفة مساوٍ لما أضيف إليه في التعريف مطلقًا، وبه قال ابن مالك[٢]، ونسبه السيوطي لابن خروف، والذي في مصنفاته خلافه[٣].

واحتج ابن عصفور لسيبويه بأن المضاف لما فيه (أل) ينعت بالمعرف بـ(أل)، والمتقرر عند النحويين أن النعت لا بد أن يكون مساويًا للمنعوت في التعريف أو أقل منه، وأورد على ذلك شواهد عن العرب من ذلك قول امرئ القيس[٤]:

فأدْرَكَ لم يَجْهدْ ولم يَثْنِ شأوَه يَمُرُّ كخُذرُوفِ الوَلِيدِ المثقَّبِ

فنعت (خذروف الوليد) بـ(المثقب)، فلو كان المبرد مصيبًا ما نعت المضاف لما فيه (أل) بالمعرف بها؛ إذ هو أعرف منه على حد قوله.

ويؤكد ابن عصفور صواب مذهب سيبويه بأن المضاف إلى غير المضمر يوصف بما يوصف به المضمر[٥]؛ لأنهما تساويا في التعريف، ولا يكون أخص منه.

وقد أحسن ابن عصفور في انتصاره لمذهب سيبويه؛ لعموم الأدلة النقلية والعقلية المقوية لذلك، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ﴾ [طه: ٨]، فنعت المضاف لما فيه (أل) بالمعرف بها، ولا يمكن أن يكون أخص منه بالتعريف؛ لكون القرآن نزل بلغة العرب، والعرب لا ينعتون بما هو أخص؛ إذ حق الأخص أن يبدأ به، وأن يكون متبوعًا لا تابعًا، وعلى مذهب المبرد يلزم أن يكون النعت في الآية ونحوها أعرف وأخص من المنعوت وهذا ممتنع.

---

(١) انظر: المقتضب ٢٨٢/٤، والانتصار ١١٩.

(٢) شرح التسهيل ١١٧/١.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٩٣/١، وانظر: ابن خروف، شرح الجمل ٣١١/١، ٧٨٤/٢.

(٤) ديوانه٥١.

(٥) انظر: مثل المقرب ٢٢١.

ولا يلزم سيبويه فيما ذهب إليه ما تحاشاه المبرد بجعلها كلها دون ما أضيفت إليه في التعريف؛ لأن سيبويه يرى تساويهما في التعريف، فلا يمنع ذلك من وصفه به. وبهذا تظهر ثمرة معرفة الخلاف بين سيبويه والمبرد، وإنما الذي يلزم المبرد عندما يوصف العلم بالمضاف إلى المضمر في نحو: مررت بزيد صديقك، أن يكون النعت أخصَّ وأعرف من المنعوت، وهذا لا ترتضيه العرب في كلامها، وجعله بمنزلة العلم ينتفي ذلك اللازم، ولهذا تحاشى المبرد القول بالنعت في هذه المسألة، وحمله على البدل خلافًا لسيبويه الذي يجعله نعتًا، فجاءت القاعدة عنده مطردة على نمط واحد، قال المبرد:" أصل ما ذكر في الصفات أن الأخص يوصف بالأعم، وما كان معرفة بالألف واللام والأسماء المبهمة فهو أخص مما أضيف إلى الألف واللام، فلا ينبغي على هذا القياس أن يقول: رأيت غلام الرجل الظريف إلا على البدل"(١).

والعرب تغلب الأخص في كلامها عمومًا، وليس ذلك حصرًا في باب التوابع، فنجد في كلامهم تقديم ضمير المتكلم على سواه من الضمائر، والمخاطب على الغائب، فيقولون: أنا وأنت نفعل كذا، وأنت وهو تفعلان كذا، ويجعلون الأعرف في باب الجملة الاسمية هو المبتدأ(٢)، وإن تأخر في اللفظ.

وعندما يجعل سيبويه المضاف إلى الضمير أحط بالتعريف من الضمير دون غيره؛ فذلك من دقة تتبعه؛ لما فيه من قلة الشيوع أو الاشتراك، فليس بحاجة إلى تقريبه بوصف، ويرى ابن عصفور مانعًا خارج إطار المعنى يحول دون جعل المضاف إلى الضمير بمنزلة الضمير يقول:" وإنما كان المضاف إلى المضمر بمنزلة العلم؛ لأنه قد باين ما أضيف إليه؛ لأنه ظاهر وما بعده مضمر، وما عدا ذلك من المضافات فهو ظاهر إلى ظاهر"(٣).

---

(١) الانتصار ١١٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/٤٧.

(٣) شرح الجمل ٢/١٣٧.

المسألة الثانية:

تعريف (ابن أوبر)

قال ابن عصفور:" وأما (ابن أوبر) ففيه خلاف، فمذهب سيبويه أنه معرفة...، وزعم أبو العباس أنه نكرة"(١).

اختلف في (ابن أوبر) أمعرفة هو أم نكرة؟ ولم يتجاوز الخلاف ما ذهب إليه هذان العلمان سيبويه والمبرد، فسيبويه يرى أنه معرفة(٢)، واحتج لتعريفه بكونه ممنوعًا من الصرف؛ للعلمية ووزن الفعل، ويريد بالعلمية هنا علم الجنس؛ لأن علم الشخص لا يحتاج إليه في الحيوانات غير المألوفة غالبًا، فلو كان نكرة لانصرف، وتكون (أل) الداخلة عليه زائدة؛ لأجل الضرورة، أو من باب دخولها على الأعلام، كالفضل، والعباس، ونحوها مما هي للمح الأصل، ولا تفيد تعريفًا، وإلى هذا ذهب جمهور النحويين(٣).

وأما المبرد فيذهب في بعض ما ذهب إليه وهو المشهور عنه إلى أنه نكرة(٤)، محتجًا بقبوله أل، فيقال: بنات الأوبر، وبنات أوبر، ويرى أنه لا حجة لسيبويه بكونه ممنوعًا من الصرف؛ لأن (أوبر) جاء على (أفعل) وصفًا، وهو مما لا ينصرف معرفة ونكرة، فدل على أنه كان نكرة قبل دخول (أل)، وبالوجهين قال الفارسي وتلميذه(٥).

ولا حجة للمبرد عند ابن عصفور بقبوله أل؛ لأن ذلك لم يسمع عن العرب، وإنما ورد في بيت واحد، فدل ذلك على زيادتها(٦).

---

(١) السابق ١٣٩/٢.

(٢) الكتاب ٩٥/٢.

(٣) انظر: الإنصاف ٢٧٣، والتذييل والتكميل ١٢٦/٢.

(٤) انظر: الانتصار ١٣٢.

(٥) انظر: المسائل الحلبيات ٢٨٨، وسر الصناعة ٣٦٦/١.

(٦) شرح الجمل ١٣٩/٢.

وما ذهب إليه سيبويه راجح من وجوه:

أولها: ظهور دلالة العلمية فيه على جنس معين من الكمأة، فهو كسائر أعلام الأجناس يدل على عموم جنسه، كالأسد، والثعلب، ونحوها من أعلام الأجناس التي لا يحتاج معها إلى تحديد شخص كالآدمي أو ما يؤلف من الحيوانات مما هو محتاج إلى تقليل شيوعه، قال سيبويه:" وإنما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى زيد، أن الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضًا من بعض"(١).

ثانيها: أن ما سمع من كلام العرب -كما ذكر ابن عصفور- ليس فيه أل، وكلامهم حجة، وسيبويه بنى حكمه بتعريفه بما رآه من كلامهم، فلما كان ممتنعًا من أل، إلا في النادر حكم بتعريفه.

ثالثها: أن علم الجنس لا يدرك تعريفه إلا بالتتبع والاستقراء، ولا يخلو من علامات يستدل بها على معرفته، كأن ينعت بالمعرفة، أو تجيء الحال منه، أو يعطف عليه مثله، ونحو ذلك، وهذه كلها تكون مع ابن أوبر، فإن الحال تكون منه، تقول: هذا ابن أوبر ظاهرًا، وأما عطف مثله عليه فقد جاء في الشعر(٢):

ومِنْ جَنَى الأَرْضِ مَا تَأْتِي الرِّعاءُ بِه مِنِ ابْنِ أَوْبَرَ والمغْرُودِ والفَقعَهْ

فعطف المغرود، والفقعة -وكلها معارف- على ابن أوبر، فدل على أنه بمنزلتها "في التعريف، ولو كان نكرة لكان الأحسن أن يجعله عديل المغرود والفقعة"(٣)، والشاعر إنما منعه من الصرف؛ لتعريفه.

رابعها: أن المبرد نفسه لم يكن ثابتًا على القول بالتنكير، إذ جعل اللام مرة للتعريف في رده على سيبويه، ومرة وافق من قال بأنها للمح الصفة، وعده

(١) الكتاب ٢/٩٤.

(٢) البيت بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه، السيرافي ٦/٢٣٢، وشرح أبيات المغني ١/٣١١.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه٦/٢٣٢.

في (المقتضب) من أعلام الجنس[١]، ووافق سيبويه في ذلك.

خامسها: إذا قلنا: إن المبرد وافق سيبويه في كونه علمًا جنسيًا –كما أسلفنا– فإن الأصل في العلم سواء أكان شخصيًا أم جنسيًا ألا تدخل عليه (أل)، لكونه معرفة من دونها، فلا يحسن تعاقب معرفين عليه، وإذا دخلت عليه فلا تخلو من حالين: إما أن تكون زائدة، وإما أن تكون للمح الصفة والأصل، ودخولها على بنات أوبر في قول الشاعر[٢]:

ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وعَسَاقِلًا ولقد نَهَيْتُكَ عن بَنَاتِ الأَوْبَرِ

يحتملهما.

المسألة الثالثة:

تكرار الاسم الظاهر رابطًا

أورد ابن عصفور الخلاف بين سيبويه والمبرد في تكرار الظاهر رابطًا في جملة الخبر، فكان سيبويه لا يستحسنه، وأما المبرد فيستحسن الربط بالظاهر بدلًا من المضمر، ولا سيما إذا كان المكرر جنسًا؛ لئلا يُتوهم أن الثاني غير الأول.

قال ابن عصفور:" والصحيح ما ذهب إليه سيبويه"[٣].

أقوال المسألة:

الأول: أن الأولى عدم إعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة؛ لضعف احتمال اللبس، بخلاف ما لو كان في جملتين نحو: عندما يقوم زيد يغضب زيد، فإظهار زيد الثاني يوحي بأنه زيد آخر. وهذا اختيار سيبويه قال:" لو قلت: ما زيد منطلقا زيد، لم يكن حد الكلام، وكان ههنا ضعيفًا، ولم يكن كقولك: ما

(١) انظر: الانتصار ١٣٣، والمقتضب ٤٤/٤.

(٢) البيت بلا نسبة في المقتضب ٤٨/٤، والخصائص ٥٨/٣.

(٣) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح ٣٥٣/٢.

زيد منطلقا هو؛ لأنك قد استغنيت عن إظهاره وإنما ينبغي لك أن تضمره"[(١)]، وبه قال ابن السراج، والسيرافي، والأعلم، وآخرون[(٢)].

الثاني: أنه يجوز الإظهار موضع الإضمار متى ما أمن اللبس؛ بحيث لا يتوهم أن الثاني غير الأول، وهذا ما نسبه ابن عصفور إلى المبرد، وذكر أن المبرد يستحسنه إذا كان اسم جنس؛ لعدم توهم الخلاف بين الثاني والأول[(٣)]، وتبعه في استحسانه مع اسم الجنس: الأعلم، وابن أبي الربيع[(٤)].

الثالث: أن وضع الظاهر موضع المضمر خاص في ضرورة الشعر، وهو اختيار القزاز، وابن خروف[(٥)].

وانتصر ابن عصفور لسيبويه من وجوه:

---

(١) الكتاب ٦٢/١.

(٢) انظر: الأصول ٢٤٠/٢، وشرح كتاب سيبويه١٢٢/٣، وتحصيل عين الذهب ٨٦، والتذييل والتكميل ٣٢/٤.

(٣) لم أقف على هذا القول في المطبوع للمبرد، وفي حديثه عن فاعل (نعم وبئس) ما يحتمل ذلك. المقتضب ١٤٠/٢-١٤١، ١٤٧، واعترض في (مسائل الغلط) على سيبويه، وألزمه التناقض في منعه الإظهار في باب (نعم وبئس)؛ لأن سيبويه حكم بوجوب الإضمار، ثم أظهر في: زيد نعم الرجل، قال عن سيبويه:" وهذا الذي حكيناه عنه أقبح ما يكون من النقض؛ إذ زعم أنها لا تعمل إلا في مضمر، ثم أطلق لها الإعمال في المظهر". الانتصار ١٤٠.

والإظهار في باب (نعم وبئس) إنما أدى إليه أنه يلزم أن يقع بعدهما ما يدل على الجنس الذي يستحق معه المدح والذم، فيلزم حينها ذكر الظاهر ضرورة. انظر: شرح كتاب سيبويه٩٥/٧، والخصائص ٣٩٦/١.

وذكر ابن عصفور أن النحاس أورد مذهب المبرد في شرح أبيات سيبويه، ولم أجد شيئًا من ذلك في المطبوعة. وقد نسبه إلى المبرد أيضًا ابن العلج، وأورد الخلاف نفسه بين المبرد وسيبويه. البسيط في النحو ١٨٣/١.

(٤) انظر: تحصيل عين الذهب ٨٧، والبسيط في شرح الجمل ٥٦٢/٢.

(٥) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٦، وابن خروف، شرح الجمل ٩٣٢/٢.

الأول: أن الجنس ليس بمأمن من اللبس–كما زعم المبرد–.

الثاني: أن الإتيان بالضمير بدلًا من الظاهر أولى من حيث الاختصار.

الثالث: مما يدل على أن المضمر أولى: قلة مجيء الظاهر في الكلام؛ إذ لو كان حسنًا لكثر في كلام العرب.

الرابع: أن المضمر هو الظاهر في المعنى سواء أكان اسم جنس أو غيره، لا فرق في ذلك، قال ابن عصفور:" والصحيح –إذًا– أن القبح في تكرار الظاهر، جنسًا كان أو غير جنس، سواء"(١).

وما ذكره ابن عصفور كاف في ترجيح كون الضمير أولى في الربط من الظاهر، ولاسيما أن اللبس قائم، بل ربما زاد اللبس مع الظاهر؛ لأن الاسم الظاهر لا يدل على اسم متقدم؛ فيوهم بتعدد الجمل، أضف إلى ذلك أن الربط بالظاهر مخالف للأصل؛ ذلك أن الأصل أن يكون الرابط ضميرًا إلا أن يؤدي الظاهر معنًى لا يكون مع الضمير.

المسألة الرابعة:

اسم لا النافية للجنس المثنى وجمع السلامة المذكر بين الإعراب والبناء

ذكر ابن عصفور أن اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثنى أو مجموعًا جمع سلامة مذكرًا فإن سيبويه يرى أنه مبني، والمبرد يرى أنه معرب. قال:" وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس باطل"(٢).

الأقوال في المسألة:

الأول: أن اسم (لا) مبني، سواء أكان مفردًا، أو مثنًى، أو مجموعًا جمع سلامة؛ لأنه مع (لا) بمنزلة الاسم الواحد، وهذا مذهب سيبويه، وشيخه الخليل، وهو اختيار جمهور النحويين(٣).

---

(١) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح ٣٥٤/٢.

(٢) شرح الجمل ٢٧٨/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢٨٣/٢، والمقتضب ٣٦٦/٤، والأصول ٣٨٣/١، وسر الصناعة

الثاني: أنه معرب بالحروف؛ وهذا مذهب المبرد[1]، واحتج بأمرين:

أولهما: أنه لا يكون الاسم المثنى والمجموع مع (لا) كالاسم الواحد؛ لأنه طال بالنون، فلو كان مبنيًا لحذفت كما حذف التنوين من الاسم المفرد والجمع المكسر، وهذا ما يفهم من فحوى كلامه.

ثانيهما: أنه لا يوجد نظير لذلك في كلام العرب.

ورد ابن عصفور ما ذهب إليه المبرد، وحكم ببطلانه، واحتج عليه بأمور:

الأول: أن ما ذهب إليه المبرد بأنه لا يوجد مثنى مبني باطل بدليل: (اثنان) العدد، فإنه مبني إذا أريد به مجرد العدد، وليس الإخبار.

الثاني: أن ما ذهب إليه المبرد من أن المثنى والمجموع قد طال بالنون-باطل؛ لأن النون بمنزلة التنوين، والاسم لا يطول بالتنوين، فكذلك لا يطول بالنون.

الثالث: أن العلة الموجبة للبناء واحدة، وهي شبه الحرف، فكما أن الاسم في باب (لا) يبنى على الفتح، فإن المثنى والجمع يبنيان على الياء؛ لشبه المبني في باب لا بالمعرب المنصوب.

ومما يقوي ما ذهب إليه سيبويه:

أولًا: أن المبرد احتج بعدم النظير في قوله: "لم يوجد ذلك"، يقصد في كلام العرب، ولا حجة له في ذلك عند الفارسي؛ لأن آخر المثنى والمجموع بمنزلة أواخر الكلم المعربة، فلها ما لها من الأحكام ومنها جواز البناء، وبقاء النون لا يضير؛ لكون الكلمة ليست مضافة إلى شيء فيجب حذفها، وإنما هي -كما قال سيبويه-:" وأثبتوا النون؛ لأن النون لا تُحذف من الاسم الذي يُجعل وما قبله أو ما بعده بمنزلة اسم واحد، ألا تراهم قالوا: الذين في الدار، فجعلوا (الذين) وما بعده من الكلام بمنزلة اسمين جعلا اسمًا واحدًا، ولم يحذفوا النون؛ لأنها لا

٤٨٢/٢، وشرح الكافية ١٥٧/٢، وشرح التسهيل ٥٣/٢، والتذييل والتكميل ٢٤٥/٥.

(١) المقتضب ٣٦٦/٤.

تجيء على حد التنوين، ألا تراها تدخل في الألف واللام وما لا ينصرف"[١].

فقوة النون عند سيبويه بثباتها مع الألف واللام، ومع غير المنصرف، وزاد غيره: أنها تثبت في الوصل والوقف، بخلاف التنوين الذي يسقط وقفًا[٢]، ثم إن النون قويت بالحركة، فلو حذفت لحذف الحرف وحركته، بخلاف التنوين فإنه لا يكون إلا ساكنًا.

ومع ذلك فإن "الشيء إذا دلت الدلالة على صحته– لم يقدح في دلالته أن لا نظير له، وإن كان في إيجاد النظير بعض الإيناس"[٣].

ثانيًا: أن المبرد أجاز بناء المنادى بالحروف في نحو: يا رجلان، ويا مسلمون، وهذا أشبه شيء باسم لا، فإذا كان "سوّى بين يا رجلان ويا رجلُ، فلْيسوّ بين لا رجلين ولا رجلَ"[٤]؛ لقرب الشبه بينهما، وإذا كان الشيء يحمل على ضده، فإن حمله على شبهه أولى.

فإن قيل: إن المبرد منع البناء؛ لأن المثنى والمجموع لا يكونان مع ما قبلهما اسمًا واحدًا، وهذا متعذر في النداء، فالجواب ما ذكره ابن عصفور من أن علة البناء هي شبه الحرف، وليس لكونهما كالاسم الواحد؛" لأن ما بني من الأسماء؛ لتضمنه معنى الحرف أكثر مما بني لتركيبه مع الحرف"[٥].

ثالثًا: أن في القول بالبناء إبقاء للأصل، وأما الإعراب فإنه خروج عن الأصل، وهو مما لا يصار إليه إلا بدليل، أو سبب قوي.

المسألة الخامسة:

مجيء المصدر حالًا بين القياس والسماع

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٣.

(٢) انظر: الثمانيني، شرح اللمع ١/٤٢٠.

(٣) المسائل الحلبيات ٣١٠، وانظر: شرح المفصل ٢/٢٥٢، والتذييل والتكميل ٥/٢٤٦.

(٤) شرح التسهيل ٢/٥٧.

(٥) شرح الجمل ٢/١٧٧.

أورد ابن عصفور مسألة مجيء المصدر حالًا في نحو: أتيته ركضًا ومشيًا ونحو ذلك، قال:" وفي هذا الضرب من المصادر القائمة مقام الحال خلاف بين سيبويه وأبي العباس. فمذهب سيبويه أن ذلك موقف على السماع، ومذهب أبي العباس أن ذلك مقيس"(١)، ثم صحح مذهب سيبويه، وقضى بفساد ما ذهب إليه المبرد.

والخلاف في المسألة كما ذكره ابن عصفور بين سيبويه والمبرد(٢)، وحكى أبو حيان إجماع النحويين بصريين وكوفيين على أن هذه المصادر لا تستعمل حالًا إلا فيما استعملته العرب، فلا يقاس عليها، وشذ المبرد بالقول بجواز القياس(٣).

وحجة سيبويه في قصره على السماع أنه شيء وضع موضع غيره، فالمصدر موضوع موضع فاعل؛ أي: اسم الفاعل، ركضًا في موضع راكض، فهي عنده حال مؤولة بالمشتق.

وأما المبرد فإنه يقيس في كل ما دل عليه الفعل، ذلك أن (مشيًا) من (أتيته مشيًا) من جنس الإتيان، بخلاف: (أتيته ضحكًا)، فإن الضحك ليس من جنس الإتيان.

وأما مجيء المصدر في غير موضعه، كأن يأتي في موضع اسم الفاعل أو المفعول، ونحوهما، فإن المبرد يرى أن ذلك كثير عن العرب، يحملون اسم الفاعل على المصدر، كما يحملون المصدر على اسم الفاعل نحو: اجلس جالسًا، أي: جلوسًا.

وانتصر ابن عصفور لسيبويه بأن المصدر المنصوب بناصب مضمر لا بد أن يتقدمه ما يدل عليه إلا أن يكون من المصادر الدالة على الأمر(٤)؛ لأن

---

(١) شرح الجمل ٢/٤٣٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/٣٧٠، والمقتضب ٢/٢٣٤، ٢/٢٦٩، والكامل ١/١٥٦.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٩/٤٦.

(٤) انظر: شرح الجمل ٢/٤٣٥.

الحال تبين الفعل المضمر، وأما ما عدا ذلك فقد لا يدل المصدر على فعله، فما يجيز اقتياسه المبرد من نحو: جاء ركضًا، قد لا يدل على الفعل؛ لأن المجيء يكون ركضًا وغير ركض. فنصب مثل هذه المصادر على الحال خارج عن القياس؛ لوقوعه في غير موضعه، فوجب قصره على السماع.

يقوي ما ذهب إليه سيبويه والجمهور أن الحال خبر في المعنى، وصاحبها مخبر عنه، ولا يخبر بمعنى عن جثة باطراد(١)، وما ورد من ذلك عن العرب فإنهم لم يقيسوا عليه، وكذلك فإن الحال تبين صفة صاحبها وهيئته في تلك الحالة، فهي نعت في المعنى، والنعت لا يطرد من المصدر.

وفي القول بالقياس توسعة لدائرة الصواب، ويستأنس لجوازه بكثرة المسموع من ذلك، وبخاصة في القرآن الكريم(٢)، والكثرة دليل القياس.

المسألة السادسة:

نوع (حاشا) الاستثنائية

قال ابن عصفور:" الحرف: (إلا) و(حاشا) في مذهب سيبويه. ومذهب المبرد أنها قد تكون فعلًا...، وهذا باطل"(٣).

اختلف النحويون في (حاشا) الاستثنائية أحرف هي أم فعل أم تحتملهما؟

الأول: أنها حرف ولا تكون فعلًا إلا أن تستعمل في غير الاستثناء، وهذا مذهب سيبويه قال:" وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٢٨/٢.

(٢) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا﴾ [البقرة:٢٦٠]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ﴾ [البقرة: ٢٧٤]، وقوله: ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦].

(٣) شرح الجمل ٢٥٣/٢.

تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء"[١]، واختاره ابن عصفور وجماعة[٢]،" وأكثر الناس يخالف سيبويه فيها"[٣].

واحتج سيبويه على حرفيتها بأمرين: أولهما: مجيء الاسم بعدها مجرورًا، فلم يحفظ النصب بعدها.

ثانيهما: أنه لا يصح معها (ما) المصدرية التي تدخل على الأفعال، كما تصح مع (خلا) و(عدا)، فلو أدخلت (ما) على (حاشا) ونصبت الاسم بعدها لم يكن كلامًا عند سيبويه.

الثاني: أنها حرف وفعل، وبه قال المبرد وبعض البصريين والكوفيين، ونسبه ابن السراج إلى البغدادين[٤]، وحجتهم على حرفيتها: أنه يجوز جر الاسم بعدها، وعلى فعليتها: أنه سمع عن العرب النصب بعدها، وبمجيء الجار بعدها، نحو: حاشا لزيد، فلو كان حرف جر ما جاز دخوله على مثله، وبتصرف الفعل معها، كقول الشاعر[٥]:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُه وَلَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوامِ مِن أَحَدِ

الثالث: أنها فعل وليست حرفًا، وبه قال الفراء، وهو منسوب إلى الكوفيين[٦].

الرابع: أنها مصدر، ويكون ما بعدها مضافًا إليها، وهو أحد أقوال المبرد

---

(١) الكتاب ٣٤٩/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل ٢٥٤/٢، والتعليقة على كتاب سيبويه٧٦/٢، والتذييل والتكميل ٣١٤/٨.

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي ٧٤/٨.

(٤) انظر: الأصول ٢٨٩/١، والانتصار ١٦٩، والمقتضب ٣٩١/٤، والإنصاف ٢٤١.

(٥) البيت للنابغة الذبياني. ديوانه٨٢.

(٦) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه٧٤/٨، والإنصاف ٢٤١.

فيها، ومذهب بعض البصريين[١].

وانتصر ابن عصفور لمذهب سيبويه من وجوه[٢]:

الأول: أن ما توهمه المبرد من من تصرف (حاشا)، ومجيء المضارع منها– باطل؛ لأن (أحاشي) مأخوذ من الحرف حاشا، كما يؤخذ (سوّف) و(أسوِّف) من الحرف (سوف)، و(لوليت) من (لولا)، فقول الشاعر: ولا أحاشي...، معناه: ولا أقول: حاشا فلان.

الثاني: أن سيبويه –وهو ثقة– لم يحفظ فيها إلا الجر، فلم يسمع النصب بها عن العرب.

والذي يظهر أنها تحتملهما مع كون حرفيتها أشهر وأقوى، من وجوه:

أولها: ثبوت السماع بنصب ما بعدها بما روي عن غير واحد من أهل اللغة الثقات، كأبي زيد الأنصاري، وأبي عمرو الشيباني فإنهم سمعوا من يقول: اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشى الشيطانَ وأبا الأصبغ[٣]، بالنصب، وهذا ما أثبته ابن عصفور نفسه بأنه" إن صح فـ(حاشا) عند من يقول ذلك فعل"[٤]، وقال الأخفش:" وأما (حاشا) فقد سمعت من ينصب بها"[٥]، ولا تنصب إلا أن تكون فعلًا.

ثانيها: أن اللام تأتي بعدها جارةً، نحو: حاشا لزيد، فلو كانت حرفًا ما أتى بعدها جار، وحكى ابن مالك الإجماع على عدم حرفيتها والحالة هذه[٦]، وهذا –لا شك– أسهل من تأويلها بالزيادة ونحوها، وعليه حمل ابن جني قراءة:

(١) انظر: الانتصار ١٧٠، والتخمير ٤٦٥/١.

(٢) انظر: شرح الجمل ٤٩٠/١، ٢٥٣/٢.

(٣) انظر: الأصول ٢٨٨/١، وشرح كتاب سيبويه٧٥/٨، والجنى الداني ٥٦٢.

(٤) شرح الجمل ٢٦٤/٢. وانظر: المقرب ١٦٦/١.

(٥) شرح التسهيل ٣٠٧/٢. وانظر: حواشي كتاب سيبويه٧١٠/٢.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢ /٣٠٨.

﴿وَقُلْنَ حَاشَا لِلَّهِ﴾[1][يوسف: ٣١]، ولو حكم بزيادتها فإن اللام لا تزاد إلا لتأكيد معنى الفعل[2].

ثالثها: الاستدلال بعدم تصرفها لا ينفي فعليتها، إذ هي فعل جامد تنصب ما بعدها، شأنها في ذلك شأن أختيها (خلا) و(عدا) في الاستثناء.

المسألة السابعة:

الجر بـ(لولا)

قال ابن عصفور:" وأما (لولا) فاستدل سيبويه على جر المضمر بها، بقول العرب: لولاكَ ولولاهُ ولولايَ. وذلك أن الكاف، والهاء، والياء لا تكون ضمائر رفع، بل هي مترددة بين أن تكون ضمائر نصب أو ضمائر خفض.

وزعم المبرّد أن (لولا) لا تجر الظاهر ولا المضمر، وأن لولاك، ولولاي، ولولاه، لحن...، وهذا الذي زعم أبو العباس باطل"[3].

وفي المسألة خلاف لا يكاد يتجاوز ما ذكره ابن عصفور، منشؤه: أن (لولا) يقع بعدها الاسم الظاهر مرفوعًا، فإذا حل محله الضمير فمقتضى القياس أن يكون مرفوعًا مثله؛ إذ العامل فيهما واحد، وهو نائب عن ذلك الظاهر، وعليه فإن الضمير الذي يأتي بعدها ينبغي أن يكون من ضمائر الرفع، نحو: لولا أنت، ولولا أنتم، ونحوهما، ولم يأت في التنزيل إلا كذلك[4].

فالخلاف بناء على أصل المسألة على أقوال ثلاثة:

الأول: إذا دخلت (لولا) على ضمير متصل فإنه يكون في محل جر بها، وهذا قول سيبويه، وشيخيه الخليل ويونس، وإليه ذهب الجمهور[5]. وحجتهم

---

(١) انظر: السبعة ٣٤٨، والمحتسب ٣٤٢/١.

(٢) التخمير ٤٦٦/١.

(٣) شرح الجمل ٤٨١/١-٤٨٢، وانظر: المقرب ١٩٣/١.

(٤) كقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

(٥) انظر: الكتاب ٣٧٣/٢-٣٧٤، والأصول ١٢٤/٢، والسيرافي، شرح كتاب

ما ورد عن العرب، ومنه قول الشاعر[١]:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَولَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرامِه مِن قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

الثاني: أن (لولا) لا يقع بعدها إلا ضمير رفع، وإن وقع غيره بعدها فهو لحن، وهذا قول المبرد[٢]، معللًا منعه ذلك بأن هذا موضع رفع، ولا يصلح موقعه إلا ضمير رفع.

الثالث: أنه يقع بعدها ضمير جر، ولكنه ناب عن المرفوع، فمحله الرفع، وهذا قول الفراء والأخفش، واختاره الأنباري ونسبه إلى الكوفيين، وهو الأظهر عند المالقي[٣]، وعدوه من باب نيابة الضمائر بعضها عن بعض.

ولم يرتض ابن عصفور مذهب المبرد، وأبطله من وجهين[٤]:

أولهما: أن الجر بـ(لولا) لغة لبعض العرب.

ثانيهما: أن ما زعمه المبرد من أن سيبويه إنما أجاز الجر بـ(لولا) لقول الشاعر: (وكم موطن لولاي...) زعم فاسد، وأن القصيدة فيها لحن كثير، ومنه جره الضمير بـ(لولا). وهذا باطل؛ ذلك أن حكمهم مبني على أكثر من سماع، وقد أنشد الفراء غير بيت عن العرب يقع فيها ضمير الجر بعد (لولا)، فدل ذلك على صحة جر الضمير بها؛ لكثرة ما سمع في ذلك.

والذي يمكن قوله: أن كثرة الشواهد التي سمعت عن العرب تدل على جواز الجر بـ(لولا)، ولا سيما أنها وردت من طرق متعددة عن سيبويه، والفراء وغيرهما، فلا وجه لرد ذلك، قال الشلوبين:" اتفق أئمة البصريين والكوفيين،

سيبويه١٤٤/٨، وشرح الكافية ٢ /٤٤٤، والتوطئة ٢٤٢.

(١) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي. الكتاب ٣٧٣/٢.

(٢) انظر: الكامل ١٢٧٧/٣، والمقتضب ٧٣/٣، ٧٧.

(٣) انظر: الفراء، معاني القرآن ٨٥/٢، والمقتضب ٧٣/٣، والإنصاف ٥٤٨، ٥٥١، ورصف المباني ٣٦٤.

(٤) انظر: شرح الجمل ٤٨٢/١.

كالخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء على رواية: (لولاك) عن العرب، فإنكار المبرد هذيان"[1].

وسيبويه يحتج بالقياس إضافة إلى السماع، إذ يرى أنه لا يبعد أن يكون لـ(لولا) حالان، حال مع المظهر يكون مرفوعًا، وحال مع المضمر المتصل يكون مجرورًا، كما أن (لدن) إذا أتى بعدها (غدوة) نصب، وإذا كان غيرها فهو مجرور، و(عسى) يكون ما بعدها مرفوعًا فإذا دخلت على مضمر عملت فيه النصب بمنزلة (لعل)[2]، وهذا متجه؛ إذ نرى بعض العوامل تعمل في حال دون أخرى.

المسألة الثامنة:

إعمال فَعِل وفعيل

أورد ابن عصفور خلافًا بين سيبويه والمبرد في إعمال صيغتي (فَعِل، وفعيل) الدالين على المبالغة، قال:" فمذهب سيبويه إعمالها، ومذهب المبرّد أنه لا يجوز ذلك"[3]، ودائرة الخلاف أوسع مما ذكره ابن عصفور، فالمشتهر في المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنهما يعملان عمل فعلهما كغيرهما من صيغ المبالغة بالشروط التي يعمل فيها اسم الفاعل، وهذا قول سيبويه، وانتصر له ابن عصفور، وجمع من المحققين[4].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣٠٨/١، ولم أقف على قول الشلوبين هذا في مصنفاته.

(٢) كون(عسى) تقع موقع (لعل) فتدخل على ضمير نصب متصل من المسائل التي لم يوافق فيها المبردُ سيبويه، وغلّطه بها قال:" فأما قول سيبويه: إنها تقع في بعض المواضِع بمنزلة (لعل) مع المضمر فتقول: عساك وعساني – فهو غلط منه؛ لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر". المقتضب ٧١/٣. وقد وافق ابنُ عصفور سيبويه فيها، ولم يذكر خلاف المبرد له. شرح الجمل ١٨٣/٢، والمقرب ١٠١/١.

(٣) شرح الجمل ٥٧٤/١.

(٤) انظر: الكتاب ١١٠/١-١١٤، والانتصار ٧١، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه٥٦/٤، والتبصرة والتذكرة ٢٢٦/١، وشرح عيون كتاب سيبويه٨٠، والنكت ٢٤٨/١، وشرح

القول الثاني: أنهما لا يعملان، وهو قول جمهور البصريين، وعلى رأسهم المازني، والمبرد، وابن السراج، ونسب المنع إلى النحويين(١).

القول الثالث: التفريق بينهما، فيجوز إعمال (فعِل)، وإهمال (فعيل)، وهذا مذهب الجرمي(٢).

واحتج المبرد وجمهور البصريين على سيبويه(٣) بأمور:

أولها: أن (فعيل) بُني في أصله من (فعُل) غير المتعدي، فحكمه حكم ما بني منه.

ثانيها: أن ما احتج به سيبويه على إعمال (فعِل) بقول الشاعر(٤):

حَذِرٌ أمورًا لا تُخَافُ وآمِنٌ مَا ليسَ مُنجيَهُ من الأقدَارِ

فليس له فيه حجة؛ لأن البيت لم يصح عن العرب، وإنما هو موضوع من المتأخرين، وأما احتجاجه بقول الشاعر(٥):

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادةَ سَمْحَجٍ بسَرَاتِهِ نَدَبٌ لهَا وَكُلومُ

على أنه أعمل (شنِج) في (عضادة)، فليس كذلك، وإنما (عضادة) ظرف يعمل فيه معنى الفعل، على تقدير: شنج في عضادة.

الجمل ٥٧٤/١، والمقرب ١٢٨/١، وشرح الإيضاح (رسالة ماجستير)٣٢٥، والتذييل والتكميل ٣١٠/١٠.

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه٥٤/٤، والمقتضب ١١٣/٢، ١١٤، والانتصار ٦٩، والأصول ١٢٤/١.

(٢) انظر: الأصول ١٢٥/١.

(٣) انظر: المقتضب ١١٣/٢، ١١٤، والانتصار ٦٩، والأصول ١٢٤/١، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه٥٤/٤، وشرح الجمل ٥٧٤/١-٥٧٥.

(٤) البيت بلا نسبة في الكتاب ١١٣/١، والمقتضب ١١٥/٢، ونُسِب لابن المقفع، وأبان اللاحقي في الحلل ١٣١.

(٥) البيت للبيد بن ربيعة رضي الله عنه، ديوانه١٢٥.

وما احتج به من إعمال (فعيل) بقول الشاعر[1]:

حتَّى شآهَا كَلِيلٌ مُوهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا، وَبَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنَمِ

فليس كما أراد؛ لأن (موهنًا) ليس منصوبًا بـ(كليل)، وإنما هو ظرف للساعة من الليل، والظروف يعمل فيها معنى الفعل، وإن كان غير متعدٍ.

ولم ير ابن عصفور فيما قاله المبرد والجمهور حجة، بل إن ما احتجوا به فاسد من وجوه:

أولها: أن سيبويه لم يقل بإعمالهما، وأنهما وقعا موقع (مفعِل) إلا بعد ما ثبت له السماع عن العرب في الشواهد التي أوردها في كتابه.

ثانيها: أن قول المبرد في البيت: (حَذِر أمورًا...): إنه مصنوع، اعتراض لا يلتفت إليه؛ لأن سيبويه أحفظ لما يرويه، وأوثق من أن يروي عن غير ثقة.

وأما ما ذكره بأن (عضادة) في قول الشاعر: (أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادةَ سَمْحَجٍ ...) ظرف، فهو قول فاسد من وجهين:

الأول: أن العضادة اسم للقوائم، والأسماء لا تكون ظروفًا سوى اسم الزمان والمكان.

الثاني: أن هذا القول يترتب عليه فساد المعنى؛ ذلك أن الشاعر شبه "فرسه في الجري بحمار منقبض في قوائم أتان، وذلك مناقض لما يريد من وصفه بالجري، فثبت أنَّ شنجًا هذا بمعنى مُشنِج، كأنّه قال: مُشنج عضادة سمحج، فيكون إذ ذاك قد شبّه فرسه بحمار يطارد أتانًا فهو يعضّها وهي تعضّه"[2].

وأما قوله: إن (موهنًا) ظرف عمل فيه (كلِيل) فهو فاسد من وجهين:

الأول: أن سيبويه يرى أن (كليل) من كلّل المضعف بمعنى مكلِّل.

الثاني: أن فيه –على قول المبرد– تناقضًا في المعنى مع آخر البيت: وَبَاتَ

(١) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي، شرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣.

(٢) شرح الجمل ٥٧٥/١.

اللَّيلَ لمْ ينمِ؛ إذ كيف يكون ضعيفًا في موهن، ثم يقول: وبات الليل لم ينم؟[١].

والراجح في المسألة أن (فعِل) و(فعيل) عاملان عمل اسم الفاعل على حد قول سيبويه على قلة؛ لأمور:

الأول: ثبوت السماع بذلك، وما أورده سيبويه من الشواهد كافٍ بأن تقوم به حجة. كيف وقد ثبت السماع بغير ما ذكره سيبويه من منظوم العرب ومنثورها، كقولهم: (إن الله سميع دعاءَ من دعاه)، فقد ثبتت روايته عن الثقات[٢]؟.

الثاني: أن القدح ببعض ما رواه سيبويه مردود بما عرف عن سيبويه من الأمانة والثقة، قال أبو نصر القرطبي:" كيف يجوز هذا التأويل على سيبويه وهو المشهور في دينه وعلمه وعقله وأخذه عن الثقات الذين لا اختلاف في علمهم وصحة نقلهم؟"[٣]، وأما المبرد فإن له إقدامًا على رد ما لم يروه، ولو ثبت بأصح الأسانيد[٤].

الثالث: أن ما ذهب إليه سيبويه يعضده القياس، فقد ثبت إعمال (فعِل وفعيل) بما لا سبيل إلى رده كقول الشاعر[٥]:

أَتَانِي أَنَّهُم مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الكِرْمَلين لَهم فَدِيدُ

فأعمل (مزقون) في (عرضي)، على معنى مفعّل،" وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل، فقد ثبت صحة القياس بهذا الشاهد القاطع"[٦]، وإذا صح عند الجمهور إعمال فعّال، ومفعال، وفعول، فالقياس يقتضي إعمال فعِل وفعيل؛ إذ كلها

(١) انظر: شرح الجمل ١/٥٧٦.
(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٠/٣١٠، ٣١٣.
(٣) شرح عيون كتاب سيبويه٨٠، وانظر: شرح التسهيل ٣/٨١، وشرح المفصل ٦/٩٧.
(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٣٠.
(٥) البيت لزيد الخيل رضي الله عنه، ديوانه٤٢.
(٦) تحصيل عين الذهب ١١٦.

معدولة عن فاعل.

الرابع: أن ما ذكره المبرد من أن (فعيل) مشتق من (فعُل) غير المتعدي، فيلزم أن يكون مثله، مردود باستجازته إعمال (مِفعال)؛ إذ هو غالب في الآلة، ولكنهم أعملوه(١)؛ لأنهم لم يراعوا أصله، وإنما نظروا إلى العمل، وأنه معدول عن فاعل أو مُفعِل، فمنحار بمعنى ناحر، وأليم بمعنى مؤلم، فتعمل كما عمل فاعل.

المسألة التاسعة:

العطف على معمول اسم الفاعل المضاف إلى ضمير ما فيه (أل)

ذكر ابن عصفور أن سيبويه يجيز في المعطوف على معمول اسم الفاعل الذي فيه (أل) إذا كان مضافًا إلى مضمر النصب والجر(٢)، ومنع المبرد الجر ولم يجز إلا النصب على الموضع، هكذا ذكر ابن عصفور(٣).

مثال ذلك: جاء الضارب الرجل وصاحبِه، فسيبويه يجيز الوجهين في المعطوف(صاحبه)، والمبرد النصب فقط.

انتصر ابن عصفور لسيبويه بما سمع عن العرب، ومن ذلك قول الأعشى(٤):

الوَاهِبُ الْمِائَةِ الهِجَانِ وعَبْدَهَا عُوذًا تُزَجِّى بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا

فعطف (عبدها) على (المائة) على اللفظ والمحل بالنصب والجر.

وبعد النظر تبين أنه لا خلاف في هذه المسألة بين سيبويه والمبرد، بل نص المبرد على جواز الجر الذي أكد ابن عصفور أن المبرد يمنعه، وجعل علة جواز الجر في البيت الذي احتج به ابن عصفور لسيبويه بأنه"على تقدير: واهب عبدِها؛ كما جاز: رب رجل وأخيه. وأنت لا تقول: رب أخيه ولكنه على

(١) انظر: التبصرة والتذكرة ٢٢٦/١، والبسيط في شرح الجمل ١٠٦١/٢.
(٢) الكتاب ١٨٢/١.
(٣) شرح الجمل ٥٦٨/١.
(٤) ديوانه٢٥.

تقدير: وأخ له"[١]، فوافق سيبويه في الحكم والعلة؛ بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وهذا ما حكاه النحويون عنه، فقد حكى ابن السراج، والشلوبين[٢]، وغيرهما عن المبرد القول بالوجهين، قال أبو حيان:" فبين حكاية ابن عصفور والأستاذ أبي علي عن المبرد اختلاف"[٣]، ولم أقف على أن المبرد منع الجر في مصنفاته التي بين أيدينا.

بل حكى السيرافي، والأعلم، وابن مالك الإجماع على جواز الوجهين[٤]، ونقض أبو حيان الإجماع بما ذكره ابن عصفور، والصواب أن الإجماع غير منتقض، وما ذكره ابن عصفور مخالف لما ذكره المبرد.

المسألة العاشرة:

إضافة معمول الصفة المشبهة المجردة من (أل) إلى ضمير موصوفها

لما أورد الزجاجي صور الصفة المشبهة مع معمولها، ذكر مسألة الباب، وهي: أن يضاف معمول الصفة المشبهة إلى ضمير موصوفها أو صاحبها، نحو: مررت برجل حسنٍ وجهِه، بإضافة (حسن) إلى (الوجه)، وإضافة (الوجه) إلى ضمير الموصوف (رجل)، ثم ذكر أن سيبويه أجازها، وخالفه جميع الناس من بصريين وكوفيين[٥].

قال ابن عصفور:" وأما قول أبي القاسم: وخالفه في ذلك جميع النحويين من البصريين والكوفيين، فباطل، بل لا يحفظ لأحد من النحويين خلاف لسيبويه في ذلك إلا للمبرد فإنّه خالفه فيما ادعى سيبويه رحمه الله من مجيء ذلك في

(١) المقتضب ١٦٤/٤.

(٢) انظر: الأصول ٣٠٨/٢، وشرح المقدمة الجزولية ٨٨٢/٢.

(٣) التذييل والتكميل ٣٥٠/١٠.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه١٩٧/٤، وتحصيل عين الذهب ١٥٢، وشرح التسهيل ٨٧/٣.

(٥) انظر: الجمل ٩٨.

الشعر"[1].

الأقوال في المسألة:

الأول: جواز إضافة معمول الصفة المشبهة إلى ضمير موصوفها أو صاحبها في الشعر فقط، وعلى ضعف ورداءة، وهذا مذهب سيبويه، والجمهور[2]، ومنه قول الشاعر[3]:

أَمِنْ دمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فِيهِمَا بحَقْلِ الرُّخامَى قد عَفَا طَلَلاهُما

أَقَامَتْ عَلى رَبْعَيهِمَا جَارَتا صَفًا كُمَيْتَا الأعَالِي جَوْنَتا مُصْطَلاهُمَا

الثاني: المنع مطلقًا في الشعر والنثر، وهو قول نسبه ابن عصفور، وأكثر شارحي جمل الزجاجي إلى المبرد[4]، ونسبه الزجاجي-كما أسلفنا- إلى جميع الناس بصريهم وكوفيهم، ورده ابن عصفور وأكثر شارحي الجمل، بل قال ابن السيد:" وقوله: إن جميع البصريين والكوفيين خالفوه -كذب، بل أكثر أصحاب سيبويه موافق له فيما قال"[5]، وهكذا نسبه الباقولي إلى جميع النحويين[6]، وما من ريب أنها نسبة غير صحيحة.

وفي نسبة الخلاف إلى المبرد شك؛ إذ لم يرد الشاهد المذكور في مصنفاته

---

(١) شرح الجمل ٥٨٥/١.

(٢) الكتاب ١٩٩/١. وانظر: الأصول ٤٧٥/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه١٤٤/١، والخصائص ٤٢٣/٢، والنكت ٣٠١/١، وابن بابشاذ، شرح الجمل ٢٢٦/١، وابن الضائع، شرح الجمل ٣٨٠/١، وابن خروف، شرح الجمل ٥٦٦/١، وشرح الكافية ٤٣٦/٣، والبسيط في شرح الجمل ١١٠١/٢، وابن عصفور، شرح الجمل ٥٨٥/١، والمقرب ١٤٠/١، وضرائر الشعر ٢٨٧.

(٣) البيت للشماخ. ديوانه٨٦.

(٤) راجع الإحالة إليهم في القول الأول من هذه المسألة.

(٥) الحلل ٢٢٤.

(٦) انظر: شرح اللمع ٥٣٤/٢.

التي بلغتنا مطلقًا، غير أنه لما ذكر الصور الجائزة في الصفة المشبهة لم يذكر هذه الصورة[١]، وفي باب النداء ذكر ما يوحي برد هذه الصورة[٢]، ولكن الشاهد الذي أورده سيبويه، وما ورد من اعتراضه عليه كل ذلك غير موجود في مصنفاته، ولا في مسائله التي غلط فيها سيبويه، وقد حكى ابن السيد عن ابن درستويه نسبة هذا القول إلى المبرد[٣]، وأما غير هذه الرواية فلم يأت شيء عن المتقدمين يفيد نسبة القول إلى المبرد، وأكثرهم لم يسم الراد، بل قال الفارسي:" ولست أعرف من قائل هذا القول"[٤].

ووجه منع هذه الصورة: أنه أعاد ضميرين إلى الأول، ولا حاجة بهما، فكان الأولى أن يأتي بمعمول الصفة مجرورًا أو منصوبًا مقترنًا بأل؛ لأنه كالسببي، فحملوا هذا على ذاك، قال سيبويه:" وقد جاء فى الشعر حسنةٌ وجهِها، شبهوه: بحسنة الوجه، وذلك رديء"[٥]، وحمل المانعون البيت المحتج به عند سيبويه على أن الضمير في (مصطلاهما) عائد إلى (الأعالي)، وليس إلى (جارتا صفا)، وأما صاحب (الجمل): فجعل سبب ضعفها أنها من إضافة الشيء إلى نفسه، وهو بعيد، ومردود، وممن ردّه: ابن عصفور.

الثالث: الجواز مطلقًا في النثر والشعر، وهو قول منسوب إلى الكوفيين[٦]، واختاره السهيلي، وابن خروف، وابن مالك، وأبو حيان، ولكن بقلة، قال ابن مالك:" ومع جوازه ففيه ضعف"[٧]، ووافقهم الدماميني، وعدَّ تخصيص سيبويه

(١) انظر: المقتضب ١٥٩/٤.
(٢) انظر: السابق ٢٢٢/٤.
(٣) انظر: الحلل ٢٢٦.
(٤) البغداديات ١٣٩، وهكذا قال البغدادي. انظر: الخزانة ٣٠٣/٤.
(٥) الكتاب ١٩٩/١.
(٦) انظر: شرح التسهيل ٩٦/٣، وشرح الكافية ٢٣٥/٢.
(٧) انظر: الروض الأنف ٨٩/٣، وشرح الجمل ٥٦٦/١، وشرح التسهيل ٩٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٣/١١.

جواز ذلك بالشعر غير ظاهر[1]. وأقول: بل إن تخصيص سيبويه ظاهر؛ ذلك أنه لم يأت بالنثر إلا في الحديث الشريف، وسيبويه لم يكن متوسعًا بالاحتجاج به.

رد ابن عصفور قول المبرد من جهتين:

الأولى: جهة اللفظ، فقول المبرد: إن الضمير في (مصطلاهما) عائد إلى (الأعالي)- ضعيف؛ ذلك أن عود الضمير على الظاهر ينبغي أن يكون مثله في اللفظ؛ لأن الضمير في (مصطلاهما) مثنى، والأعالي جمع، وحمله على المعنى قليل، وإذا أمكن الحمل على الظاهر فلا حاجة إلى حمله على سواه.

الثانية: جهة المعنى، فإن عود الضمير إلى (الأعالي) يفسد المعنى؛ لأنه سيكون: جونتا مصطلى الأعالي، والمصطلى في الواقع هو للجارتين، وليس للأعالي.

ويقوي قول سيبويه ويضعف قول المبرد عند ابن عصفور أن الكوفيين أجازوا: مررت برجلٍ حسنٍ وجهَه، بنصب (وجهه)، وإذا ثبت جواز النصب فإن الجر جائز؛ لكونه منه.

واعتراض ابن عصفور متجه؛ لما في تأويل المبرد من تكلف في اللفظ والمعنى، فالشاعر يصف الأثفيتين المجاورتين للجبل حول النار بأنهما جونتا المصطلى تغير لونهما من النار، ولم يرد وصف أعاليهما فإن أعلاها لم يتغير لونه؛ لبعدها عن النار، ثم إنه جعل الجمع على معنى التثنية، وهذا يتأتى على وجه المجاز، وحمل الكلام على الحقيقة أولى من حمله على المجاز ما أمكن، قال ابن جني:" اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تُراجع اللفظ...؛ فلهذا ضعف عندنا أن يكون (هما) من (مصطلاهما) عائدًا على(الأعالى) في المعنى؛ إذ كانا أعليين اثنين؛ لأنه موضع قد تُرك فيه لفظ التثنية حملًا على المعنى؛ لأنه جعل كلّ جهة منهما أعلى"[2].

(١) انظر: تعليق الفرائد ٣٢/٨.

(٢) الخصائص ٤٢٠/٢.

وقول الكوفيين ومن تبعهم أولى بالصواب؛ لصحة ورود هذه الصورة في الفصيح العربي نثرًا وشعرًا[١]، ولكون المعنى مستقيمًا معها، ومع جواز ذلك لا شك أن الأولى والأحسن أن تكون الصفة مضافة لما فيه أل، فيقال في الشاهد المذكور: جونتا المصطلى، ومررت برجل حسن الوجه، دون إضافة إلى الضمير.

المسألة الحادية عشرة:

حكم الاسمين مكرري اللفظ، وثانيهما مضاف في النداء[٢]

إذا تكرر الاسم المنادى بلفظه وأضيف الثاني ولم يضف الأول، نحو: يا زيد زيد عمرو، ويا تيم تيم عدي، ونحو ذلك، فيجوز في الأول وجهان:

أحدهما: البناء، وينصب الثاني على أنه بدل، أو عطف بيان، أو منادى جديد.

ثانيهما: النصب، وهنا اختلف سيبويه والمبرد، فذهب سيبويه، ووافقه الجمهور إلى أنه مضاف إلى ما بعد (زيد) الثاني، وأن الأصل يا زيد عمرو زيد عمر، ثم حذف (عمرو) الأخير؛ لدلالة الأول عليه، ثم قدم (زيد) على (عمرو) الأول، فصار مقحمًا بين المضاف والمضاف إليه، وتكرر الاسم توكيدًا، ولا تأثير له في جر المضاف إليه، حملهم على ذلك كثرة الاستعمال[٣].

وأما المبرد، فيرى –في المشهور عنه– أنه مضاف إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه الثاني، ويكون الثاني دالًا عليه، وانتصر لمذهبه الرضي، والعلوي[٤]،

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٣/١١.

(٢) يدخل في هذه المسألة خلاف بين سيبويه والمبرد في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف ولا جار ومجرور. وانتصر فيها ابن عصفور لسيبويه، وضعف قول المبرد، وفي نهاية المسألة شيء من ذلك.

(٣) انظر: الكتاب ٢٠٥/٢، وابن الضائع، شرح الجمل ٥٩٩/١، والتذييل والتكميل ٣٣٠/١٣.

(٤) انظر: المقتضب ٢٢٧/٤، وشرح الكافية ٢٥٩/٢، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ٥٤٦/١.

وفي قوله الآخر وافق سيبويه بالقول بالإقحام[١].

واحتج المبرد بأن فيما ذهب إليه سيبويه تقديمًا وإقحامًا وحذفًا، وليس فيما ذهب إليه إلا الحذف.

وهناك قول ثالث في المسألة أن الاسمين مضافان للأخير، ولا حذف ولا إقحام، ولا تقديم ولا تأخير، وهو قول الفراء[٢]، وضعفه من توارد أكثر من عامل على معمول واحد.

وضعف ابن عصفور قول المبرد من وجوه[٣]:

الأول: أن المبرد أجاز حذف المضاف من غير إعادة للتنوين، وهذا لا يكون؛ ذلك أن المضاف إليه إذا حذف عاد التنوين للاسم، ولو كان مرادًا في المعنى؛ لزوال موجب حذفه، كما يكون في (كل)، و(بعض)، ونحو ذلك.

الثاني: سلك المبرد مسلكًا في الحذف على غير طريقة العرب؛ ذلك أن من عادة العرب إذا حذفت تستدل على حذف الأخير بالأول، وليس العكس، والمبرد حذف الأول مستدلًا عليه بالأخير.

الثالث: المبرد يقدر مضافًا إليه فرارًا من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي، وهذا جائز عند سيبويه في الشعر؛ لكثرة وروده، والمبرد يؤول ما جاء من ذلك، ولا يستقيم ذلك معه؛ لما سيلزمه من ذلك، "وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدًا؛ لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة"[٤].

ولا مزيد على ما ذكره ابن عصفور، وأما ما حصل من فصل بين المضاف والمضاف إليه، فالصحيح جوازه؛ لكثرة وروده في فصيح الكلام منظومه ومنثوره، والفصل أهون من تكرار الظاهر من غير حاجة، أو جعل دليل المحذوف متأخرًا

(١) انظر: المقتضب ٤/٢٢٧، والكامل ٢/٦٦٩، ٣/١١٤٠.
(٢) انظر: معاني القرآن ٢/٣٢١.
(٣) انظر: شرح الجمل ٢/٩٥، وضرائر الشعر ١٩٥.
(٤) التذييل والتكميل ٩/١٨٩.

عنه؛ لما تقرر في الأصول أن الدليل متقدم على المدلول.

المسألة الثانية عشرة:

اللغات في الاسم المرخم في غير النداء

أورد ابن عصفور هذه المسألة، ثم ذكر أن فيها خلافًا بين سيبويه والمبرد،" فأما سيبويه فرخم على اللغتين على لغة من نوى وعلى لغة من لم ينوِ، وأما المبرد فلا يرخم إلا على لغة من لم ينو خاصة"(١).

اتفق النحويون(٢) على جواز ترخيم الاسم في غير النداء في الشعر على لغة من لا ينوي الحرف الأخير، فيتصرف في الكلمة بوجوه الإعراب، وكأن الكلمة لم يحذف منها شيء؛ لأن الحذف على غير قياس.

وإنما الخلاف في ترخيم غير المنادى على لغة من ينوي، فأجازه سيبويه والجمهور(٣)، بحجة كثرة ورود ذلك عن العرب.

ومنعه المبرد(٤)، بحجة أنه حذف على غير قياس فليس من باب النداء، فيساغ فيه الحذف، فلزم أن تجري على آخره وجوه الإعراب على نحو: يد ودم.

قال ابن عصفور عن قول المبرد:" ويرد عليه السماع والقياس"(٥)، فأما القياس فإن الشيء يحمل على شبهه، والحذف في غير النداء يشبه الحذف في

(١) انظر: شرح الجمل ١٢٥/٢، ٥٨٩، وضرائر الشعر ١٣٨.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ١٩٠/١، وشرح التسهيل ٤٢٧/٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢٦٩/٢، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه١٠٦/٢، والتبصرة والتذكرة ٣٧٢/١، وأمالي ابن الشجري ١٩٦/١.

(٤) انظر: المقتضب ٢٥١/٤-٢٥٢. ولم أجد كلامًا للمبرد يمنع هذه اللغة إلا ما في هاتين الصفحتين، وليس صريحًا، ولكن تواترت النقول عنه، ولست أدري أين ذكر ذلك، ولا سيما أن النقول عنه تذكر اعتراضاته على الشواهد، كما حكى عنه السيرافي في شرح الكتاب ٢٣٣/٧، وابن الشجري ١٩٣/١، والأنباري في الإنصاف ٢٩٩؛ مما يؤكد صحة نسبة القول إليه.

(٥) شرح الجمل ٥٨٩/٢.

النداء بدلالة أنه لا يكون إلا فيما رخم في النداء، فلا يرخم إلا ما توافرت فيه شروط الترخيم في النداء إلا ما شذ من ذلك، فلما كان كذلك حسن أن يكون مثله في صحة اللغتين معه.

وأما ما جاء عن العرب فإن" السماع القاطع قد ورد بذلك"[(١)]، وسيبويه أورد شواهد كثيرة عن العرب جاءت على لغة من نوى الحرف، وذهب المبرد إلى تأويل كثير من تلك الشواهد، بما هو ممكن وغير ممكن، ولسنا بحاجة إلى تلك التأويلات إذا قلنا بجواز اللغتين، وأدل ما يحتج به على صحة مذهب سيبويه عند ابن عصفور قول الشاعر[(٢)]:

إنَّ ابنَ حارِثَ إنْ أشَتقْ لرؤيتِه أو أمتدحْهُ فإنَّ الناسَ قَد علِمُوا

فترخيم (حارث) جاء على لغة من ينوي بما لا يحتمل التأويل.

وتواترُ النقل والسماع على صحة الترخيم على لغة من ينوي كافٍ لتقوية القول بجواز هذه اللغة، كيف والقياس يعزز ذلك؟ وإجماع النحويين يكاد ينعقد على الجواز، بل حكى السيرافي الجواز عن جميع النحوييين بصريين وكوفيين سوى المبرد[(٣)]، وحذف بعض الكلمة وإبقاء ما يدل على المحذوف أولى بالجواز من الحذف من غير دليل[(٤)]، هذا مع ما في القول بالجواز من سلامة من التأويلات التي تكلفها المبرد.

المسألة الثالثة عشرة:

نوع (إذما)

أورد ابن عصفور الخلاف في (إذما)، فذكر أنها حرف عند سيبويه، واسم

(١) السابق ١٢٥/٢.

(٢) البيت للمغيرة بن حبناء التميمي. انظر: الكتاب ٢٧١/٢، وأمالي ابن الشجري ١٩١/١.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه١٠٤/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٤٣٠/٣.

عند المبرد؛ لأنه ثبت لها الاسمية فلا تخرج عنها ما أمكن، ثم حكم بفساد مذهبه[١].

والخلاف في المسألة لا يعدو ما ذكره ابن عصفور، ولكل قول حججه وأتباعه.

فسيبويه وأكثر النحويين[٢] يرون أن (إذما) لما ركبت مع (ما) صارت معها بمنزلة (إنما)، فاستحالت حرفًا يدل على معنى في غيره.

أما المبرد فتحقيق القول في مذهبه أنه لا يرى أنها اسم بإطلاق، بل هو أحد قوليه[٣]، والأكثر عنده أنها حرف، والأشهر أنها اسم[٤]، ووافقه في اسميتها: ابن السراج، والفارسي[٥]، حجتهم: أن الظرفية ما زالت باقية، والاسمية فيها ثابتة.

أما ابن عصفور فحكم بفساد ما ذهب إليه المبرد من القول باسميتها؛ لما في هذا القول من فساد المعنى وتناقض بين معناها ومعنى الشرط؛ ذلك أن (إذ) الظرفية لما مضى، وأما الشرط فإنه مستقبل أبدًا وإن جاء فعله على صورة الماضي، وبهذا يظهر صحة مذهب سيبويه بأنها حرف بطل معناه في نفسه، وركبت معه (ما) الزائدة وبطلت الاسمية.

ومما يدل على حرفيتها: غلبة معنى الحرف فيها، وأنها لم تعد قابلة لبعض علامات الاسم، كالتنوين، والإضافة، وقد كانت تقبل ذلك قبل دخول (ما)، وإجماع النحويين[٦] على انتقال معناها إلى الجزاء يؤكد حرفيتها، ولا سيما أنه لا يوجد شيء يدل على بقاء الاسمية فيها بعد جعلها للجزاء.

---

(١) انظر: شرح الجمل ١٩٨/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٥٦/٣، وابن خروف، شرح جمل الزجاجي ٨٦٧/٢، ورصف المباني ١٤٩، والجنى الداني ١٩١.

(٣) المقتضب ٤٦/٢.

(٤) انظر: المقتضب ٤٥/٢، والكامل ٣٧٩/١.

(٥) انظر: الأصول ١٥٩/٢، والبغداديات ٢٩٤.

(٦) انظر: الجنى الداني ١٩١.

غير أنه يشكل على قول سيبويه تخصيصه (إذ) بالانتقال إلى الحرفية دون أخواتها وبخاصة (حيثما)؛ لأنها كـ(إذما) لا يجازى بها إلا بعد دخول (ما).

ويجاب عن ذلك بأن (إذما) اختلفت عنها بتغير معناها، فلم يبق للظرفية فيها أثر، بخلاف (حيثما) وأخواتها فإن الظرفية باقية لم تتغير، ولكونها تقع موقع (إن)، ولعدم وجود دليل على اسميتها -كما أسلفنا؛ ولأنه " لا يعود من الجزاء بعدها إليها ضمير، كما يكون ذلك مع (حيث) إذا قلت: حيثما تكن أكن فيه"(١).

ولم أصل إلى شيء يحتِّم القطع بمخالفة المبرد لسيبويه في هذه المسألة، بل الذي يظهر أنه يقول بحرفية (إذما) بصريح القول، ذلك أنه لما قسم أدوات الجزاء وجعلها أسماء، وظروفًا، وحروفًا -قال:" ومن الحروف التي جاءت لمعنى: إن، وإذما"(٢).

فذكر أنها حرف، ثم أكد ذلك بكونها جاءت لمعنى؛ أي: أنها تفيد معنى في غيرها دون أن تدل على معنى في نفسها.

وأما قوله بعد بأنه:" لا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما)؛ لأنهما ظرفان"(٣).

فعلى اعتبار الأصل. وعلى خلاف ذلك فإنه لما ذكر هاتين الأداتين أطلق عليهما الحرفية، بل أطلقه على جميع أدوات الجزاء على اختلاف أنواعها؛ مما يدل على أنه لم يرد الحرفية بمعناها المعهود.

المسألة الرابعة عشرة:

السين في (أسطاع) ومشتقاته

قال ابن عصفور:" وأمَّا (أسْطاع) فالسين عند سيبويه فيه عوض من

(١) شرح المفصل ٢٧٩/٨، وانظر: ابن بابشاذ، شرح الجمل ٤٤٥/١.
(٢) المقتضب ٤٥/٢.
(٣) السابق ٤٦/٢.

ذهاب حركة العين منها...، وقد تعقب المبرد ذلك على سيبويه، فقال: إنما يعوض من الشيء إذا فقد وذهب...، والذي ذهب إليه سيبويه صحيح"[١].

الخلاف في المسألة كما أورده ابن عصفور: سيبويه، وموافقوه[٢] يذهبون إلى أن السين عوض من ذهاب حركة العين من (أَطْوَع).

والمبرد[٣] يرد ذلك محتجًا بأن العوض إنما هو عن شيء زال مطلقًا، وأما الموجود فلا وجه للتعويض منه، وحركة العين إنما نقلت إلى الساكن الصحيح قبلها، فلو كانت السين عوضًا لكان في ذلك جمع بين العوض والمعوض.

تعقب ابن عصفور المبردَ في انتصاره لسيبويه من جهتين:

الأولى: أن سيبويه لم يردْ حذف الحركة، وإنما أراد حذف الحرف؛ ذلك أن الحرف إذا سلب حركته وسُكّن، ضعف ووهن، فصار متهيئًا للحذف، فـ(أطوَع) لما نقلت حركة العين(الواو) إلى الصحيح قبلها(الطاء) قلبت ألفًا وسهل حذفها كلما سكنت لام الكلمة؛ لالتقاء الساكنين، وذلك في نحو: لم يطِع، وأَطِعْ، وأطَعْتُ، ولو لم تنقل حركة العين ما حذف الحرف؛ لأن الحركة تقويه، نحو: لم يطوِع، وأطوِع، وأطوَعتُ، فكانت زيادة السين؛ للتعويض من حذف العين، وليس من حذف حركتها، فكأن سيبويه أقام السبب مقام المسبّب.

الثانية: أن هناك ما يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه من أن السين تكون عوضًا، وهو أن العرب فعلت ذلك مع غير السين في نحو: أهراق، وأهراح، ذلك أن الأصل: أراق، وأراح، فالهاء عوض من ذهاب حركة العين، كما فعل مع (أسطاع).

---

(١) الممتع ٢٢٤/١.

(٢) الكتاب ٢٥/١، ٤٨٣/٤. وانظر: الأخفش، معاني القرآن ٤٣٤/٢، وسر الصناعة ١٩٩/١، والمقتصد في شرح التكملة ١٢٧٩/٢، والصفار، شرح كتاب سيبويه ٣٨٥/٢، وشرح الملوكي ٢٠٧.

(٣) الانتصار ٢٧٠.

وما ذكره ابن عصفور متجه من وجوه:

الأول: المتتبع لكلام سيبويه في غير موضع يدرك أن الأمر ليس كما توهمه المبرد، وإنما أراد أن (السين) عوض عن الحرف، وليس عن حركته، ومن ذلك أنه لما ذكر الهاء في (أهرقت) قال: " وأما الذين قالوا: (أهرقت) فإنما جعلوها عوضًا من حذفهم العين وإسكانهم إياها، كما جعلوا ياء (أينق) وألف (يمان) عوضًا...، ونظير هذا قولهم: أسطاع ويسطيع، جعلوا العوض السين"(١).

فكلام سيبويه هنا يفسر كلام سيبويه هناك.

الثاني: أن جعل (السين) عوضًا من حركة العين يناقضه ما ذكره المبرد من أن الحركة موجودة، ولا يجمع بين العوض والمعوض، وحذف العين يبين أن العوض إنما أدى إليه زوال الحركة عن الحرف مما أدى إلى إضعاف الحرف.

الثالث: أن ما ذهب إليه سيبويه وابن عصفور شيء يقتضيه القياس؛ ذلك أن الكلمة إذا دخلها تغيير بالحذف أو نحوه جاز تقويتها بزيادة شيء فيها، فسيبويه عندما تحدث عن تصغير (مغتلم) على (مغيليم) جعل الياء عوضًا مما حذف(٢)، وقال في موضع آخر:" واعلم أنك إذا حذفت فلا بد لك من أن ترد؛ لأنه عوض"(٣).

ومن مقتضى القياس أيضًا أن (السين) من حروف الزيادة، ولا يوجد ما يمنع زيادتها في الكلمة متى ما أريد التعويض.

المسألة الخامسة عشرة:

مخرج النون المدغمة مع الميم

قال ابن عصفور:" وزعم سيبويه أنها -يعني النون- مع ما تدغم فيه مخرجها من الفم لا من الخياشيم؛ لأنها لو كانت تدغم في حروف الفم، وهي من الخياشيم- لتفاوت ما بينها، ولا يدغم الأبعد في الأبعد. ووافقه المبرد في جميع

(١) الكتاب ٤/٢٨٥. وانظر: ٢/٢١١.

(٢) الكتاب ٢/٣٨.

(٣) الكتاب ٣/٣٦٢.

ذلك، إلا الميم؛ لأنها من الشفة...، ومذهب سيبويه عندي أولى؛ لأن النون التي في الفم تصير أيضًا إلى الخياشيم، للغنة التي فيها، كما كان ذلك في الميم"(١).

ذهب سيبويه، ومن وافقه(٢) إلى أن ما أدغم مع النون فمخرجه الفم؛ ذلك أن النون لا تدغم في حرف حتى تتحول إلى جنسه، ولا عبرة في الغنة فيها ليجعل مخرجها الخياشيم، وإنما هو صوت الفم أشرب غنة.

خالف المبردُ سيبويه في حروف الشفة، ومنها الميم، وجعل مخرجها الخيشوم، معللًا ذلك بأن الميم تخرج من الشفة، ولكنها تصير إلى الخياشيم؛ لأجل الغنة التي فيها، فتدغم فيها الميم(٣).

ويرى ابن عصفور ضعف ما ذهب إليه المبرد؛ لأن ما يخرج من الخياشيم هو شيء من الغنة وليس صوت الحرف، فالحرف مخرجه الفم(٤).

ولعل الأولى بالصواب ما ذهب إليه سيبويه؛ لثبات مكان خروج الحرف الذي يخرج منه قبل الإدغام، والذي يخرج من الخيشوم هو الغنة، وأما الحرف فمن الفم قال الصيمري:" فأما إذا أدغمت بغنة فلأن النون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الأنف، فالغنة صوت من الخيشوم يتبع الحروف، وإن كان خروج الحروف من الفم"(٥).

وزيادة على ذلك فإن النون تخرج مع مخرج ما أدغمت فيه ولا سيما إذا كان الإدغام تامًا؛ لغلبة صوته عليها، وخروجها من الشفة والفم مع الميم بيّن، ولو أغلقت الخياشيم لخرج الحرف وضعفت الغنة.

---

(١) الممتع ٦٩٨/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤٥٤/٤، والأصول ٤١٧/٣، والسيرافي، الإدغام ١٩٢، والتعليقة على كتاب سيبويه ١٨٤/٥، والمقتصد في شرح التكملة ١٦٧٨/٢.

(٣) انظر: المقتضب ٣٥٦/١.

(٤) الممتع ٦٩٨/٢. وهنا حصل سقط في المخطوط فوّت كلامًا لابن عصفور أزعم أنه مفيد لو وجد.

(٥) التبصرة والتذكرة ٩٦٣/٢.

الخاتمة

بعد حمد الله وفضله أُجْمِل أهم ما توصل إليه البحث من نتائج:

- لم يكن ابن عصفور ذا عناية بتوثيق ما يورده من خلاف، مما أدى إلى بعض الشك حول بعض الخلافات التي نسبها إلى المبرد –مثلًا– وليست في مصنفاته التي بين أيدينا.
- تبين من هذا البحث أن ابن عصفور قد ينسب خلافًا إلى المبرد، والمبرد يوافق سيبويه، ومن ذلك: مسألة إضافة معمول الصفة المشبهة لصاحبها أو موصوفها، ومسألة العطف على معمول اسم الفاعل المضاف إلى ضمير ما فيه أل.
- لحظت أن ابن عصفور قد ينتصر للمبرد في مسائل قليلة جدًا، ولا يذكر الخلاف في المسألة، ومن ذلك: مسألة حكم التابع لمضاف إلى معرفة إذا كان مجردًا من (أل) أو كان مضاف إلى مافيه (أل)، نحو هذا الضارب الرجل وزيدًا أو وأخاك، فأوجب ابن عصفور النصب هنا على مذهب المبرد ولم يجز الجر على مذهب سيبويه، تكرر ذلك معه في (شرح الجمل) و(المقرب).
- يهمل ابن عصفور بعض المسائل التي خالف المبردُ فيها سيبويه؛ لأسباب مختلفة، لعل من أهمها: أنه ربما أورد خلافًا مشابهًا للمسألة نفسها، ومن أمثلة ذلك: أنه أهمل الخلاف في (عسى) إذا دخلت على ضمير نصب متصل أتكون حرفًا أم فعلًا؟ لأنه ذكر الخلاف في (حاشا) إذا دخلت على ضمير نصب، وحملها على (عسى).
- ربما انتصر ابن عصفور لسيبويه، واحتج له، ثم تابع المبرد في قوله، وهذا نادر جدًا، كما فعل في نوع (حاشا) فإنه انتصر لسيبويه بأنها حرف، ثم وافق المبرد بالقول بفعليتها إن ثبت النصب بعدها، وأكد ذلك بكتابه (المقرب)، فجعل فعليتها وجهًا فيها من غير ذكر خلاف.

- في أكثر مسائل البحث عندما يورد ابن عصفور خلافًا في مسألة يذكر رأي سيبويه، ثم يعقبه برأي المبرد وحده. وكأنه لا خلاف في المسألة إلا بينهما.
- في غير مسألة يكون للمبرد قولان، ولكن ابن عصفور في الغالب يقتصر على القول الذي يخالف فيه سيبويه، على الرغم من صراحة قوله الآخر، كما في مسألة نداء الاسمين مكرري اللفظ، نحو: يا زيد زيد عمر، فإن المبرد وافق سيبويه في غير موضع من كتابه (الكامل)، وخالفه في (المقتضب)، ولم يذكر ابن عصفور قوله في (الكامل) مطلقًا.
- لم يكن ابن عصفور متعصبًا لسيبويه على الإطلاق بحيث لا يقبل مخالفًا له، فقد انتصر للمبرد في بعض المسائل، وإن كان ذلك نادرًا.

المصادر والمراجع

الأخفش، سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤٣١هـ.

الإستراباذي، الرضي، **شرح الكافية**، تحقيق: يوسف عمر، بنغازي، منشورات جامعة بنغازي، د.ت.

الأعشى، ميمون ابن قيس، **ديوانه**، الكويت، دار ابن قتيبة، ط٢، ١٩٩٣م.

الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: جودة مبروك القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ٢٠٠٢م.

الأندلسي، أبو حيان، **التذييل والتكميل**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط١، ١٤١٨هـ.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: علي توفيق الحمد، الأردن، عالم الكتب، ط١، ٢٠١٦م.

البطليوسي، ابن السيد، **الحلل في شرح أبيات الجمل**، تحقيق: مصطفى إمام، القاهرة، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، ط١، ١٩٧٩م.

البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٤هـ.

البغدادي، عبد القادر، **شرح أبيات مغني اللبيب**، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد الدقاق، دمشق، دار المأمون للتراث، ط٢، ١٤٠٧هـ.

الجرجاني، عبد القاهر، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم المرجان، العراق، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٢م.

الجرجاني، عبد القاهر، **المقتصد في شرح التكملة**، تحقيق: إبراهيم الدويش، الرياض، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٤٢٨هـ.

ابن جني، أبو الفتح، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ت.

ابن جني، أبو الفتح، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط١، ١٤١٣هـ.

ابن جني، أبو الفتح، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**، تحقيق: علي ناصف وزميليه، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ.

ابن خروف، أبو الحسن، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: سلوى محمد عرب، مكة المكرمة، نشر جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩هـ.

الخوارزمي، صدر الأفاضل، **التخمير**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢١هـ.

الخيل، زيد، **ديوانه**، صنعه: نوري القيسي، النجف، مطبعة النعمان، د. ت.

الذبياني، النابغة، **ديوانه**، تحقيق: محمد الطاهر عاشور، القاهرة، دار السلام، ط١، ١٤٣٠هـ.

ذو الرمة، **ديوانه**، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، بيروت، مؤسسة الإيمان، ط١، ١٤٠٢هـ.

رؤبة، **ديوانه**، عناية: وليم بن الورد، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٤٠٠هـ.

ابن أبي الربيع، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عياد الثبيتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ.

ابن ربيعة، لبيد، **ديوانه**، تحقيق: إحسان عباس، الكويت، وزارة الإعلام، ط٢، ١٩٨٤م.

ابن السراج، محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ.

السكري، أبو سعيد، **شرح أشعار الهذليين**، تحقيق: عبد الستار فراج، القاهرة، مكتبة دار التراث، ط٢، ١٤٢٥هـ.

السهيلي، أبو زيد، **الروض الأنف**، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، عابدين، دار

الكتب الإسلامية، ط١، ١٣٨٧هـ.

سيبويه، أبو بشر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط١، د.ت.

السيرافي، أبو سعيد، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، القاهرة، شركة القدس، د. ت.

السيوطي، عبد الرحمن، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال مكرم، القاهرة، عالم الكتب، ١٤٢١هـ.

ابن الشجري، هبة الله، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ.

الشماخ، **ديوانه**، تحقيق: أحمد الشنقيطي، مصر، مطبعة السعادة،١٣٢٧هـ.

الشلوبين، أبو علي، **التوطئة**، تحقيق: يوسف المطوع، ١٤٠١هـ.

الشلوبين، أبو علي، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ.

الشنتمري، الأعلم، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق: زهير سلطان، الكويت، معهد المخطوطات، ط١، ١٤٠٧هـ.

الشنتمري، الأعلم، **تحصيل عين الذهب**، تحقيق: زهير سلطان، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.

الصفار، قاسم بن علي، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: معيض العوفي، المدينة النبوية، دار المآثر، ط١، ١٤١٩هـ.

الصيمري، أبو محمد، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق: فتحي علي الدين، مكة، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ.

ابن الضائع، علي، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: يحيى حسون، بغداد، دار بغداد، ط١، ٢٠١٦م.

العريفي، سيف، **كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه للسيرافي**، تحقيق:

سيف العريفي، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث، ط١، ١٤٢٩هـ.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، **شرح الإيضاح**، جمع وتحقيق: ريهام العمر، رسالة ماجستير، القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، ١٤٤١هـ.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤١٩هـ.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، د.م، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٢هـ.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، **المفتاح في شرح أبيات الإيضاح**، تحقيق: رفيع السلمي، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث، ط١، ١٤٣٦هـ.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، **مثل المقرب**، تحقيق: صلاح المليطي، القاهرة، دار الآفاق العربية، ط١، ١٤٢٧هـ.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، **المقرب**، تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، مكة المكرمة، مكتبة الفيصلية، ط١، ١٣٩١هـ.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧هـ.

ابن العلج، ضياء الدين، **البسيط في النحو**، تحقيق: صالح العايد، وتركي بن سهو العتيبي، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث، ١٤٤٢هـ.

العلوي، يحيى بن حمزة، **المنهاج شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: هادي ناجي، الرياض، الرشد، ط١، ١٤٣٠هـ.

العيوني، سليمان، **حواشي كتاب سيبويه**، مكة، دار طيبة الخضراء، ط٢، ١٤٤٣هـ.

الفارسي، أبو علي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض القوزي، القاهرة، مطبعة الأمانة، ط١، ١٤١٠هـ.

الفارسي، أبو علي، **المسائل الحلبيات**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط١، ١٤٠٧هـ.

الفراء، يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، د.ت.

القرطبي، أبو نصر، **شرح عيون كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد ربه عبد اللطيف، ط١، ١٤٠٤هـ.

القزاز، محمد بن جعفر، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق: رمضان عبد التواب، صلاح الهادي، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ.

المالقي، أحمد، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط٣، ١٤٢٣هـ.

ابن مالك، محمد، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، القاهرة، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ.

المبرد، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، وزارة الأوقاف، ١٣٩٩هـ.

المبرد، محمد بن يزيد، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد الدالي، دمشق، الرسالة العلمية، ط٥، ١٤٣٢هـ.

المرادي، ابن أم قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.

ابن ولاد، أحمد بن محمد، **الانتصار لسيبويه على المبرد**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ.

ابن يعيش، يعيش بن علي، **شرح المفصل**، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، الكويت، مكتبة دار العروبة، ط١، ١٤٣٥هـ.

ابن يعيش، يعيش بن علي، **شرح الملوكي**، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربية، ط١، ١٣٩٣هـ.

Bibliography

Al Akhfash, Saʿīd bin Masʿadah. *Ma'ani Al-Quran*. Investigated by: Huda Qurāʿah, Cairo, Al Khanji Library, 2nd ed., 1431 AH.

Al Istrabadi, al-Raḍi. *Sharh Al-Kāfiyyah*. Investigated by: Yousuf Omar, Benghazi, Benghazi University Publications.

Al-A'sha, Maimoun bin Qais. *His Diwan*, Kuwait, Dar Ibn Qutaiba, 2nd ed., 1993.

Al-Anbari, Abou al-Barakāt. *Al-Insāf fi Masāʾil al-Khilaf*. Investigated by: Jawdah Mabrouk, Cairo, Al Khanji Library, 1st ed., 2002.

Al-Andalusi, Aou Hayyan. *Al-Tadhyeel wa Al-Takmeel*. Investigated by: Hasan Hindawi, Damascus, Dār Al-Qalam, 1st ed., 1418 AH.

Ibn Babshadh, Tahir bin Ahmad. *Sharh Jumal Al-Zajjaji*. Investigated by: Ali Tawfiq Al-Hamad, Jordan, World of Books, 1st ed., 2016.

Al-Batliyosi, Ibn al-Sayyid. *Al-Hulal fi Sharh Abyat al-Jumal*. Investigated by: Mustafa Imam, Cairo, the Egyptian House of Printing and Publishing, 1st ed., 1979.

Al-Baghdadi, ʿAbd al-Qadir. *Khizant al-Adab wa lub libab lisan Al-ʿArab*. Investigated by: ʿAbd al-Salam Haroun, Cairo, Al-Khanji Library, 4th ed., 1414 AH.

Al-Baghdadi, ʿAbd al-Qadir. *Sharh Abyat Mughni Al-Labib*. Investigated by: ʿAbd al-ʿAziz Rabah and Ahmad Al-Daqqaq, Damascus, Dār Al-Mamoun for Heritage, 2nd ed., 1407 AH.

Al-Jurjāni, ʿAbd al-Qahir. *Al-Muqtasid fi Sharh al-ʾĪdāh*. Investigated by: Kazim Al-Murjan, Iraq, Publications of the Ministry of Culture, 1982.

Al-Jurjāni, ʿAbd al-Qahir. *Al-Muqtasid fi Sharh Al-Takimilah*. Investigated by: Ibrahim Al-Dawish, Riyadh, Imam Muhammad bin Saud University Publications, 1st ed., 1428.

Ibn Jinni, Abou al-Fath, *Al-Khasā'is*. Investigated by: Muhammad Ali Al-Najjar, The Scientific Library.

Ibn Jinni, Abou al-Fath., *Sirru Ṣinā'at al-Iʿrāb*. Investigated by: Hasan Hindawi, Damascus, Dār al-Qalam, 1st ed., 1413 AH.

Ibn Jinni, Abou al-Fath, *Al-Muhtasib fee Tabyeeni Wujouhi Shawath al-Qirā'āt*. Investigated by: Nasif et al., Cairo, The Supreme Council for Islamic Affairs, 1386 AH.

Ibn Kharouf, A. *Sharh Jumal Al-Zajjaji*. Investigated by: Salwa Muhammad ʿArab, Makkah Al-Mukarramah, Umm Al-Qura University Publishing, 1st ed., 1419 AH.

Al Khawarizmi, Sadr al-Afāḍil. *Al-Takhmir*. Investigated by: ʿAbd al-Rahman Al-Uthaymeen, Riyadh, Al-Obaikan Library, 1st ed., 1421 AH.

Al-Khail, Zaid. *His Diwan*. By Nouri Al-Qaisi, Al-Najaf, Al-Numan Press.

Al-Dhubyāni, al-Nābigha. *His Diwan*. Investigated by: Muhammad Al-Tahir ʿĀshour, Cairo, Dār Al-Salaam, 1st ed., 1430 AH.

Dhu- al-Rummah. *His Diwan*. Investigated by: ʿAbd al-Quddus Abu Saleh, Beirut, Al-Iman Foundation, 1st ed., 1402 AH.

Ru'ba. *His Diwan*. By William Ibn Al-Ward, Beirut, Dār Al-Afaq Al-Jadidah, 2nd ed., 1400 AH.

Ibn Abi Al-Rabiʿ. *Al-Basīt fee Sharh Jumal Al-Zajjaji*. Investigated by: ʿIyad Al-Thubaiti, Beirut, Dār Al-Gharb Al-Islami, 1st ed., 1407 AH.

Ibn Rabiʿah, Labīd. *His Diwan*. Investigated by: Ihsan ʿAbbas, Kuwait, Ministry of Information, 2nd ed., 1984.

Ibn Al-Sarraj, Muhammad bin Sahl. *Al-Usoul fi Al-Nahwu*. Investigated by: ʿAbd al-Husain Al-Fatli, Beirut, Al-Resala Foundation, 1st ed., 1405 AH.

Al-Sukkari, A. *Sharh Asha'ār Al-Huthaliyeen*. Investigated by: ʿAbd al-Sattar Farraj, Cairo, Dār Al-Turath Library, 2nd ed., 1425 AH.

Al-Suhaili, Abu Zaid. *Al-Rawd Al-Anf*. Investigated by: ʿAbd al-Rahman al-Wakeel, ʿĀbideen, Dār al-Kutub al-Islamiyya, 1st ed., 1387 AH.

Sibawaih, Abu Bishr. *Al-Kitāb*. Investigated by: ʿAbd al-Salam Haroun, Beirut, Dār Al-Jeel, 1st ed.

Al-Sirāfi, Abu Saʿīd. *Sharh Kitāb Sibawaih*. Investigated by: ʿAbd al-Mutiʿ Qalʿaji, Cairo, Al-Quds Company.

Al-Suyouti, ʿAbd al-Rahman. *Hamʾu Al-Hawamʾi fee Sharh Jamʿ Al Jawāmiʿ*. Investigated by: ʿAbd al-ʿĀl Mukram, Cairo, ʿĀlam Al-Kutub, 1421 AH.

Ibn Al-Shajari, Hibat Allah. *Amāli Ibn Al-Shajari*. Investigated by: Mahmoud Al-Tanahi, Cairo, Al-Khanji Library, 1st ed., 1413 AH.

Al Shammakh. *His Diwan*. Investigated by: Ahmad Al-Shinqiti, Egypt, Al-Saʿāda Press, 1327 AH.

Al-Shaloubin, Abu ʿAli. *Al-Tawtiʾah*. Investigated by: Yousuf Al-Mutawa, 1401 AH.

Al-Shaloubin, Abu ʿAli. *Sharh al-Muqaddimah al-Jazouliyah al-Kabir*. Investigated by: Turki bin Sahwu Al-ʿUtaibi, Beirut, Al-Resala Foundation, 2nd ed., 1414 AH.

Al-Shantamari, al-Aʿlam. *Al-Nukat fee Tafseer Kitāb Sibawaih*. Investigated by: Zuhair Sultan, Kuwait, Manuscripts Institute, 1st ed., 1407 AH.

Al-Shantamry, al-Aʿlam. *Tahseel ʿAin Al-Dhahab*. Investigation: Zuhair Sultan, Beirut, 2nd ed., 1415 AH.

Al-Saffar, Q. *Sharh Kitāb Sibawayh*. Investigated by: Muʿid Al-ʿAwfi, Al-Madina Al-Nabawiah, Dār Al-Maʾāthir, 1st ed., 1419 AH.

Al-Saimary, Abu Muhammad. *Al-Tabsirah wa Al-Thadhkirah*. Investigated by: Fathi ʿAli Al-Din, Mecca, Umm Al-Qura University, 1st ed., 1402 AH.

Ibn Al-Dha'i', ʿAli. *Sharh Jumal Al-Zajjaji*. Investigated by: Yahya Hassoun, Baghdad, Dār Baghdad, 1st ed., 2016.

Al-ʿArifi, Saif. *Kitāb al-Idghām min Sharh Kitāb Sibawaih li al-Sairafi*. Investigated by: Saif Al-ʿArifi, Riyadh, King Faisal Research Center, 1st ed., 1429 AH.

Ibn ʿUsfūr, ʿAli bin Muʾmin. *Sharh al-Īdāh*. Compiled and investigated by: Riham Al-ʿUmar, Master Thesis, Qassim, College of Arabic Language and Social Studies, Qassim University, 1441 AH.

Ibn ʿUsfūr, ʿAli bin Muʾmin. *Sharh Jumal Al-Zajjaji*. Investigated by: Ṣahib Abu Junnah, Beirut, World of Books, 1st ed., 1419 AH.

Ibn ʿUsfūr, ʿAli bin Muʾmin. *Darā'ir al-Shi'r*. Investigated by: Al-Sayyid Ibrahim Muhammad, Dār Al-Andalus printing press, 2nd ed., 1402 AH.

Ibn ʿUsfūr, ʿAli bin Muʾmin. *Al-Miftāh fee Sharh Abyat al-ʾĪdāh*. Investigated by: Rafi' Al-Salami, Riyadh, King Faisal Research Center, 1st ed., 1436 AH.

Ibn ʿUsfūr, ʿAli bin Muʾmin. *Mathal Al-Muqrab*. Investigation: Salah Al-Mulaiti, Cairo, Dār Al-Afaaq Al-ʿArabiya, 1st ed., 1427 AH.

Ibn ʿUsfūr, ʿAli bin Muʾmin. *Al-Muqreb*. Investigation: Ahmad Al-Jawari, and ʿAbdullah Al-Jabouri, Makkah Al-Mukarramah, Al-Faisaliah Library, 1st ed., 1391 AH.

Ibn ʿUsfūr, ʿAli bin Muʾmin. *Al-Mumt'i fi Al-Tasrif*. Investigated by: Fakhr Al-Din Qabawah, Beirut, Dār Al-Maarifa, 1st ed., 1407 AH.

Ibn Al-ʿIlj, Ḍiyāʾ al-Din. *Al-Basit fee al-Nahw*. Investigated by: Saleh Al-ʿĀyid, and Turki bin Sahw Al-ʿUtaibi, Riyadh, King Faisal Research Center, 1442 AH.

Al-ʿAlawi, Yahya bin Hamza. *Al-Minhāj Sharh Jumal Al-Zajjaji*. Investgated by: Hadi Naji, Riyadh, Al-Rushd, 1st ed., 1430 AH.

Al-ʿUyouni, Sulaiman. *Hawāshi Kitāb Sibawaih*. Mecca, Dār Taibah Al-Khadra, 2nd ed., 1443 AH.

Al-Fārisi, Abu ʿAli. *Al-Ta'liqa ʿalā Kitāb Sibawaih*. Investigated by: ʿIwad Al-Quzi, Cairo, Al-Amana Press, 1st ed., 1410 AH.

Al-Fārisi, Abu ʿAli. *Al-Masā'il Al-Halabiyyāt*. Investigated by: Hasan Hindawi, Damascus, Dār Al-Qalam, 1st ed., 1407 AH.

Al-Farrā', Yahya bin Ziyād. *Maʿānī al-Qurʾān*. Investigated by: Ahmad Yousuf Najati and Muhammad ʿAli Al-Najjar, Cairo, The General Authority of Egyptian Book, 2nd ed.

Al-Qurtubi, A. *Sharh ʿUyyoun Kitāb Sibawaih*. Investigated by: ʿAbd Rabbih ʿAbd al-Latif, 1st ed., 1404 AH.

Al-Qazzaz, Muhammad bin Jaʿfar. *Mā yajouz li al-Shā'ir fee al-Ḍarourah*. Investigated by: Ramadan ʿAbd al-Tawab, Salah Al-Hādi, Cairo, 1st ed., 1412 AH.

Al-Malaqi, Ahmad. *Rasf al-Mabānī fee Sharh Hurouf al-Maʿāni*. Investigated by: Ahmad Al-Kharrat, Damascus, Dār Al-Qalam, 3rd ed., 1423 AH.

Ibn Malik, Muhammad. *Sharh Al-Tasheel*. Investigated by: ʿAbd al-Rahman Al-Sayyid and Muhammad al-Makhton, Cairo, Hajar for printing and publishing, 1st ed., 1410 AH.

Al-Mubarrid, Muhammad bin Yazid. *Al-Muqtaḍab*. Investigated by: Muhammad ʿAbd al-Khaliq Udayma, Cairo, Ministry of Awqaf, 1399 AH.

Al- Mubarrid, Muhammad bin Yazid. *Al-Kāmil fee al-Lugha wa al-Adab*. Investigated by: Muhammad Al-Dāli, Damascus, Al-Risalah al-ʿIlmiyyah, 5th ed., 1432 AH.

Al-Murādi, Ibn Umm Qasim. *Al-Janā al-Dānī fee Hurouf al-Maʿāni*. Investigated by: Fakhr al-Din Qabawah, and Muhammad Nadim Fadel, Beirut, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1st ed, 1413 AH.

Ibn Wallad, Ahmad bin Muhammad. *Al-Intiṣār li-Sibawayh ʿalā al-Mubarrid*. Beirut, Al-Resala Foundation, 1st ed., 1416 AH.

Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh bin ʿAli. *Sharh al-Mufasal*. Investigated by: ʿAbd al-Latif Al-Khatib, Kuwait, Dār Al-ʿUrubah Library, 1st ed., 1435 AH.

Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh bin ʿAli. *Sharh Al-Malouki*. Investigated by: Fakhr al-Din Qabawah, Aleppo, The Arab Library, 1st ed., 1393 AH.